الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأداءات السياسية لإدارة الرئيس الأمريكي دولاندترامب على القضية الفلسطينية (2017-2021)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

عبدالله عبد الجواد زملط **أ.د/ نور الدين فلاك**

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
مرزاقة زروقي	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
نور الدين فلاك	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حسام الدين بوعيسي	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

2025/2024

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عبد الله عبد الجواد زعلط الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 69/2020 والصادرة بتاريخ 21/09/2020

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها تأثير الأزمات السياسية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في القضية الفلسطينية خلال فترة حكمه الأولى (2017-2021).

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 10/6/2025

توقيع المعني (ة)

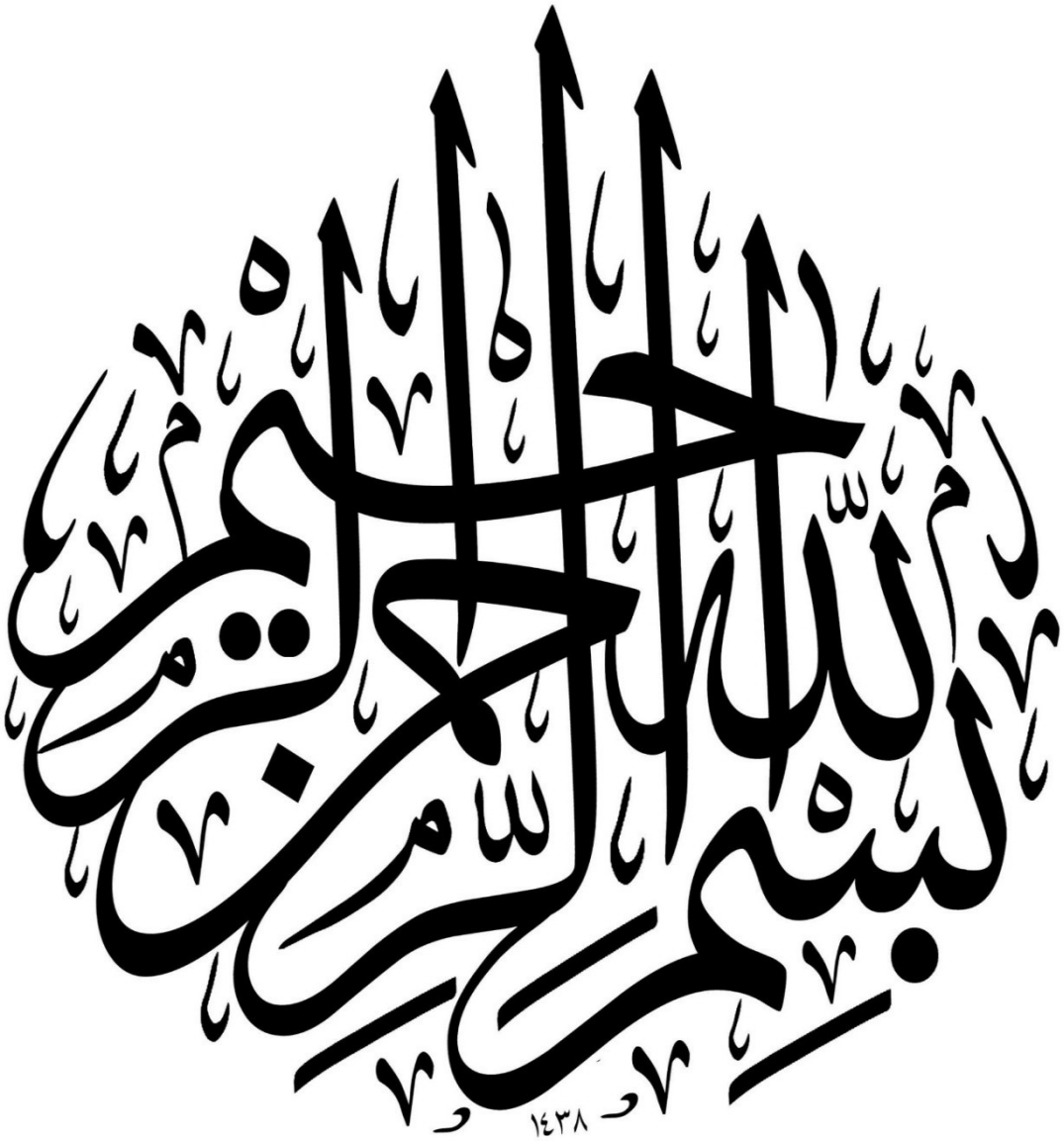
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى والدي وقدوتي ومعلمي الأول ومرشدي في أحلك الظروف (كبير المحاسبين) .

إلى الحضن الدافئ والدتي ومربيتي ام الرجال من معقل الأبطال .

إليإخوتي وضلعي الثابت الذي لا يميل وسندي في معترك الحياة .

إلى روح أخي الحبيب وصاحب القلب الطيب الشهيد بإذن الله تعالى

"عواد عبد الجواد زملط"

إلى عمي المجاهد محمد (ابو اياد) الذي هو في مقام والدي

إلى شعبنا الفلسطيني الصامد الصابر المرابط وشهداء وطني العظماء الذين لم يبخلوا بقطرة عرق أو دم في سبيل الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا و وقفوا سدا منيعا في وجه المحتل الغاصب الغاشم وأعوانه .

الشكر والتقدير

إن كل عمل منجز هو نتاج سعي وجهد مبذول ، ومع قلة الخبرة والتجربة كان لا بد من موجه ذو خبرة كبيرة لانجاز هذا العمل ، ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله ،

أتوجه بالشكر والعرفان والامتنان إلى مشرفي البروفسور (نور الدين فلاك) الداعم والموجه وصاحب الفضل الأكبر علي في انجاز مذكرة التخرج ، والذي أصر عليَّ أنأنجز العمل بعد ان كنت متراخيا وعازما على التأجيل لأسباب شخصية ، فكان خير داعم نفسي وموجه وعلمني الكثير ، فاني أكن له احتراما وتقديرا ، فهو فضلا عن كونه معلمي فانه بمثابة أخيالأكبر .

شكر الأعضاء لجنة المناقشة الموقرة ، لكم مني الاحترام والتقدير والمحبة الخالصة .

والشكر موصول للطاقم الإداري والأساتذة في كُلية وقسم العلوم السياسية كل باسمه وجليل وسمه (من علمني حرفا صنت له عهدا) .

والشكر أيضاً لزملاء الدراسة الذين زاملوني لعدة سنوات وساعدوني في تحقيق هدفي فانا لهم ممتن .

وكذلك زملائي من وطني الحبيب فلسطين ، عجزت عن شكركم ووصفكم انتم زملائي إخوتيوأصحابي وأحبابي

مقدمـة

مقدمة:

تُعتبر القضية الفلسطينية من أهم وأطول القضايا في الساحة الدولية، حيث تعيش المنطقة منذ عقود على وقع صراع مستمر بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي. هذا الصراع لم يكن محليًا فقط، بل أصبح جزءًا من العلاقات والسياسات الدولية، خاصة بسبب تدخل العديد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ بداية الاحتلال، لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في إدارة هذا الصراع، وشاركت في تقديم مبادرات لحل النزاع، لكنها كانت دائمًا أقرب إلى دعم الكيان الصهيوني، وهو ما جعلها تفقد ثقة الجانب الفلسطيني باعتبارها وسيطًا غير محايد. ورغم تعاقب الإدارات الأمريكية، فإن سياسة الانحياز لإسرائيل كانت ثابتة في أغلب الفترات، لكن هذا الانحياز ازداد وضوحًا خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021).

جاءت إدارة ترامب بمواقف وسياسات أثارت جدلاً واسعًا، واعتُبرت الأكثر تطرّفًا في دعم إسرائيل، حيث اتخذت قرارات خطيرة كان لها أثر مباشر على مستقبل القضية الفلسطينية، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وقطع المساعدات عن وكالة الأونروا، وتشجيع اتفاقيات تطبيع بين دول عربية وإسرائيل فيما سُمي بـ"اتفاقيات أبراهام"، إضافة إلى تغيير موقف أمريكا من المستوطنات والضفة الغربية والجولان السوري المحتل.

كل هذه السياسات تسببت في ضغط كبير على الفلسطينيين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وأثرت على علاقة السلطة الفلسطينية بالإدارة الأمريكية، كما أضعفت فرص الحل العادل للقضية الفلسطينية وأثّرت على صورة الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه المذكرة إلى دراسة السياسات التي تبنتها إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وتحليل آثارها على مختلف المستويات، سواء في الداخل الفلسطيني أو في الإطار الإقليمي والدولي، خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

أهمية الموضوع:

شكلت حقبة ترامب نقطة تحول محتملة ومهمة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وديناميكيات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يعد فهم هذه الفترة أمرا بالغ الأهمية لتحليل المسار الحالي للصراع وآفاق حله المستقبلية. كان للسياسات المطبقة عواقب ملموسة وربما دائمة على ملايين الفلسطينيين والاستقرار الإقليمي. كما تسلط هذه الفترة الضوء على موضوعات أوسع في العلاقات الدولية، بما في ذلك دور القوى العظمى، وفعالية القانون الدولي، وطبيعة حل النزاعات، وتأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم منهجي للإجراءات والسياسات السياسية المحددة التي اتخذتها إدارة ترامب) 2017 – 2021 (فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما تسعى إلى تقييم التأثير متعدد الأوجه لهذه السياسات على القضية الفلسطينية، بما في ذلك الطموحات السياسية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والديناميكيات الداخلية، والمكانة الدولية.

مبررات اختيار الموضوع

أولاً: مبررات موضوعية:

1. تمثل القضية الفلسطينية محوراً مركزياً في الصراع العربي مع الكيان الصهيوني ، وهي من أكثر القضايا التي تشغل الرأي العام العربي والدولي.
2. شهدت فترة حكم الرئيس ترامب تحولات جوهرية في الموقف الأمريكي تجاه فلسطين، مما يستدعي الدراسة الأكاديمية.
3. تتسم السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة بقرارات حاسمة أثّرت على مستقبل القضية الفلسطينية، مثل "صفقة القرن."
4. قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه المرحلة من منظور تحليلي علمي يجعل البحث ذا قيمة مضافة.
5. يتصل الموضوع بمجالات متعددة في العلوم السياسية، ما يمنحه طابعاً أكاديمياً مهماً.

مبررات ذاتية:

1. اهتمامي الشخصي العميق بالقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية وإنسانية.
2. رغبتي في تسليط الضوء على السياسات المنحازة لإدارة ترامب ضد الحقوق الفلسطينية.
3. الدافع إلى المساهمة في التوثيق العلمي لفترة مفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني.
4. السعي لفهم أعمق لعلاقات القوى الكبرى وتأثيرها على الشعوب المستضعفة.
5. الرغبة في ربط الجانب النظري الذي درسته بالواقع السياسي الدولي المعاصر.

الدراسات السابقة:

شهدت القضية الفلسطينية خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) تحولات جذرية في المواقف الأمريكية الرسمية، ما استدعى اهتمامًا أكاديميًا متزايدًا لتفكيك هذه السياسات وتحليل تداعياتها على مختلف المستويات. في هذا السياق نجد الكثير من الدراسات تتناولت هذا الموضوع نذكر منها :

الدراسة الأولى : تناولت دراسة مهدي صالح عبد الله (2023) في جامعة النجاح الوطنية أثر هذه السياسات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركزة على

قرارات نقل السفارة ووقف الدعم المالي، وأبرزت كيف أخلّ هذا التوجه بالدور الأمريكي التقليدي كوسيط في عملية السلام. كما قدمت مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2020) قراءة تحليلية معمقة في رؤية "السلام من أجل الازدهار"، موضحة الانحياز الأمريكي السافر عبر طرح اقتصادي لا يستند إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، بل يسعى لفرض وقائع سياسية جديدة على الأرض.

الدراسة الثانية :أما على الصعيد الإقليمي، فقد تناول عبد العليم محمد (2021) في ورقة صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الخلفيات الإستراتيجية لاتفاقيات أبراهام، مبرزًا كيف أدت إلى تراجع أولوية القضية الفلسطينية في السياسات العربية الرسمية، في ظل تسارع التطبيع بين بعض الدول العربيةو الكيان الصهيوني.

الدراسة الثالثة :في السياق ذاته، تناولت دراسة أجراها إيهاب عويس ومحمد شعبان وعلي الطحيطح (2022) بعنوان ***The Implications of the Abraham Accords on the Palestinian Cause***، التأثيرات المترتبة على الاتفاقيات من زاوية تراجع الدعم العربي، وتبدّل المواقف الرسمية تجاه الاحتلال الإسرائيلي.

الدراسة الرابعة : وأخيرًا، قدّم مركز الزيتونة للدراسات (2021) تقريرًا شاملًا بعنوان *إدارة ترامب والقضية الفلسطينية: أبرز المحطات والانحرافات* ، وثّق فيه أهم التحولات السياسية والدبلوماسية الأمريكية، متناولًا مواقف الإدارة من القدس، الاستيطان، ووكالة الأونروا، مع تحليل لأبعاد تلك المواقف على الواقع الفلسطيني داخليًا وخارجيًا.

الإشكالية :

اتبعت إدارة ترامب سلسلة من السياسات الأحادية والمنحازة بشكل صارخ ل لكيان الصهيوني، والتي اختلفت بشكل حاد عن المواقف الأمريكية السابقة والإجماع الدولي فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. هذه الإجراءات ،كالاعتراف بالقدس، وصفقة القرن"، اتفاقيات أبراهام، قطع المساعدات، تغيير الموقف من المستوطنات(بدت وكأنها تفكك بشكل جماعي الإطار القائم لمفاوضات السلام وتضعف الموقف الفلسطيني بشكل كبير. تكمن الإشكالية المركزية :**كيف ساهمتالأداءات السياسية لإدارة الرئيس دونالد ترامب (2017– 2021) في إعادة تشكيل مقاربات التعامل الأمريكي مع القضية الفلسطينية وانعكاساتهاعلى الموقف الفلسطيني الداخلي والخارجي؟**

التساؤلات البحثية:

1- ما هي الإجراءات السياسية والتحولات السياسية المحددة لإدارة ترامب (2017- 2021) فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ؟

2- كيف أثرت هذه السياسات على آفاق حل الدولتين وقدرة السلطة الفلسطينية على البقاء؟

3- ما هي العواقب الاجتماعية والاقتصادية لسياسات ترامب)خاصة قطع المساعدات وقانون تايلور فورس(على السكان الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية؟

4- كيف أثر نهج إدارة ترامب على الديناميكيات السياسية الفلسطينية الداخلية، وخاصة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحماس؟

5- بأي طرق غيرت سياسات إدارة ترامب، بما في ذلك اتفاقيات أبراهام، السياق الإقليمي والدولي المحيط بالقضية الفلسطينية؟

6- هل شكل نهج إدارة ترامب تغييرا جوهريا في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع، أم أنه كان في المقام الأول تغييرا في التكتيكات والخطاب؟

الفرضيات:

1- مثلت سياسات إدارة ترامب (2017-2021) انحرافا كبيرا عن المقاربات الأمريكية السابقة، حيث قوضت بنشاط الإطار المعترف به دوليا لحل الدولتين وأضعفت بشدة الموقف التفاوضي الفلسطيني .

2- سعت سياسات ترامب، ولا سيما "صفقة القرن" واتفاقيات أبراهام، عمدا إلى تجاوز القيادة الفلسطينية وتهميش القضية الفلسطينية لصالح التطبيع الإقليمي المتوافق مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

3- تم استخدام الإجراءات الاقتصادية للإدارة (وقف تمويل الأونروا، تطبيق قانون تايلور فورس) كأدوات للإكراه السياسي، مما أدى إلى إلحاق صعوبات اجتماعية واقتصادية كبيرة بالفلسطينيين وزعزعة استقرار السلطة الفلسطينية.

4- أدت إجراءات إدارة ترامب إلى تفاقم الانقسام السياسي الفلسطيني القائم وتآكل شرعية وقدرة السلطة الفلسطينية، مما قد يعزز بشكل غير مباشر الفصائل البديلة أو الأكثر راديكالية.

مناهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على الاطر المنهجية والنظرية الآتية:

أ-الإطارالمنهجي :

تعتمد هذه الدراسة على منهج البحث النوعي، وتتضمن تحليل السياسات، ومقارنة سياسات عهد ترامب بسياسات الإدارات السابقة والمعايير الدولية.

يعتمد التحليل بشكل كبير على المصادر الثانوية، بما في ذلك المقالات المنشورة في المجلات الأكاديمية المحكمة، وأطروحات الدكتوراه، والكتب الأكاديمية، وتقارير من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية المرموقة، التي تم الوصول إليها عبر قواعد البيانات الأكاديمية.

سيتم استخدام المنهج التاريخي التحليلي لوضع إجراءات إدارة ترامب في سياقها ضمن التاريخ الأوسع للصراع والتدخل الأمريكي.

ب-الإطارالنظري:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل الأداءات السياسية لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية على **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، والتي تُعد من أبرز وأقدم النظريات تفسيرًا لسلوك الدول، خاصة القوى الكبرى.

تنطلق الواقعية من فرضية أساسية مفادها أن **النظام الدولي فوضوي** ، وأن **الدول هي الفاعل الرئيسي فيه، وتتحرك وفق منطق المصلحة القومية والقوة** .وتؤمن الواقعية بأن العلاقات الدولية تحكمها اعتبارات القوة والنفوذ وليس القيم أو المبادئ الأخلاقية، وهو ما يجعل من **السياسات الخارجية أداة لحماية المصالح القومية وضمان التفوق الاستراتيجي.**

وتُفسر هذه النظرية السياسات التي انتهجتها إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، خصوصًا ما يتعلق بـ"صفقة القرن"، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ووقف الدعم المالي لوكالة الأونروا، على أنها **انعكاس لمصالح استراتيجية أمريكية – إسرائيلية مشتركة** ، أكثر من كونها خطوات لتحقيق تسوية عادلة أو سلام دائم.

كما يُمكن تفسير انحياز إدارة ترامب لصالح الكيان الصهيوني من خلال المفاهيم الواقعية كـ"التحالفات النفعية"، و"توازن القوى"، و"الهيمنة الإقليمية"، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى **تعزيز مكانة حليفتها الإسرائيلية كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط** ، بما يخدم مصالحها في المنطقة.

وبالتالي فإن توظيف النظرية الواقعية يُمكّن هذه الدراسة من فهم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية كسياسة **براغماتية تخدم المصالح القومية للولايات المتحدة** ، بعيدًا عن الشعارات الديمقراطية أو المبادئ الحقوقية.

تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

يتناول الفصل الأول ملامح السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس دونالد ترامب. يركز المبحث الأول على القرارات والسياسات التي شهدت انحرافات واضحة، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتأثيراته السياسية والدبلوماسية، بالإضافة إلى طرح "صفقة القرن" وفرضها دون مشاركة فلسطينية في حين يركز المبحث الثاني على التداعيات السياسية لهذه السياسات على السلطة الفلسطينية، حيث يوضح الضغوط التي تعرضت لها السلطة من تراجع في الشرعية السياسية، ضعف القدرات المالية والإدارية، والعزلة الدبلوماسية.

أما الفصل الثاني، فيركز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية الناتجة عن سياسات إدارة ترامب. يبدأ المبحث الأول بتحليل التداعيات الاجتماعية والإنسانية مثل عواقب قطع مساعدات الأونروا وتأثيرها على اللاجئين، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعرضت لها السلطة الفلسطينية نتيجة قانون تايلور فورس وتأثيرها على الخدمات العامة

والرواتب، إضافة إلى تحليل اقتصادي يبرز غياب الحلول التنموية الحقيقية في صفقة القرن.

ويبحث المبحث الثاني في إعادة تشكيل المشهد الإقليمي والدولي من خلال اتفاقيات أبراهام وأهدافها ومسار التطبيع العربي مع إسرائيل، مع تهميش القضية الفلسطينية

الفصل الأول:

ملامح السياسة الأمريكية تجاه فلسطين

في عهد الرئيس الأمريكي"دونالد ترامب"

شهدت الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) تحولات جذرية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، تميزت بانحياز واضح وغير مسبوق للمواقف الإسرائيلية، وتخلٍّ فعلي عن الدور التقليدي للولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام. فقد تم اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية والدبلوماسية أحادية الجانب، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل، وطرح خطة "السلام من أجل الازدهار" المعروفة بـ"صفقة القرن"، وتأييد شرعية المستوطنات في الضفة الغربية، فضلاً عن تشجيع مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني ع لى حساب القضية الفلسطينية. انطلقت هذه السياسات من رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد الإقليمي بما يخدم مصالح التحالف الأمريكي والكيان الصهيوني مع تجاهل شبه كامل للحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما رافق ذلك ضغوط مالية واقتصادية ممنهجة على السلطة الفلسطينية، وقطع للمساعدات، بما في ذلك وقف تمويل الأونروا، مما ساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية، وزيادة حدة العزلة السياسية والدبلوماسية.

من خلال هذا الفصل نسعى إلى تفكيك هذه التحولات من خلال تحليل أبرز القرارات والمواقف التي اتخذتها إدارة الرئيس"**ترامب**" تجاه القضية الفلسطينية، والكشف عن تداعياتها المباشرة وغير المباشرة، لفهم طبيعة التوجه الأمريكي خلال تلك المرحلة وأثره المستمر على مستقبل القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: القرارات والانحرافات الرئيسية في السياسة الأمريكية .

اتسمت قرارات إدارة الرئيس الأمريكي "**ترامب**"المتعلقة بالقضية الفلسطينية بطابع استثنائي من حيث الانحياز والمساس بالثوابت القانونية والدبلوماسية التي حكمت المواقف الأمريكية التقليدية في العقود السابقة. فخلافًا لما كان معهودًا من التزام شكلي بالحل القائم على دولتين، تبنت الإدارة خطابًا وسلوكًا يعكس دعمًا غير مشروط للمواقف الإسرائيلية، بدءًا من الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ومرورًا بطرح "صفقة القرن"، وانتهاءً بدعم مشاريع التطبيع وتبرير السياسات الاستيطانية.

يناقش هذا المبحث سلسلة من القرارات التي شكّلت نقاطًا مفصلية في العلاقة الأمريكية–الفلسطينية، ويحلل دلالاتها السياسية وانعكاساتها الإقليمية والدولية. كما يسلّط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية لهذه القرارات، التي لم تكن مجرد مواقف رمزية، بل أدوات ضغط منهج لإعادة صياغة التوازنات على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة.

المطلب الأول: إعادة تعريف القدس .

يُعد دونالد ترامب من الشخصيات الجدلية في التاريخ السياسي الأمريكي المعاصر. ولد "دونالد ترامب" بتاريخ 14-06-1946 وهو أحد أبناء أثرياء أمريكا ، تابع تعلمه ب جامعة "بنسلفانيا" قبل أن يتحول إلى تولي مسؤولية مهام عائلته [1]، لم يسبق لـ"ترامب" الخوض في أي عمل سياسي بشكل مباشر، إلى أنه وحسب بعض المصادر الأمريكية فقد كان خلال 20 سنة الماضية يقدم التبرعات لحملات الانتخابات الرئاسية، دعما لمرشحي الحزبين الديمقراطي وكذا الجمهوري، ليعلن في عام 2008م تأييده لـ"جون ماكين" مرشح الحزب الجمهوري ضد أوباما، كما ساند في 11/01/2013م "نتانياهو" خلال انتخابات الكيان الصهيوني، ودعا بتاريخ 07-12-2015 إلى منع دخول المسلمين إلى أمريكا، ليرشح من طرف الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية 19 جوان 2016م، والتي جرت في نفس العام وأسفرت عن فوزه أمام مرشحة الحزب الديمقراطي "هيلاري كلنتون"، وبذلك يصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

قبل الحديث عن موقف" ترامب" اتجاه القضية الفلسطينية؛ لابد أولاً من التعرض لموقفه اتجاه الكيان الصهيوني، حيث عند توليه الحكم لقي ذلك ترحيبا كبيرا من طرف رئيس وزراء

[1] من هو دونالد ترامب – trump Donald ؟"، أراجيك، 26/09 2017م، تاريخ الزيارة: 07/05/2025م، 14:34.
https://www.arageek.com/bio/donald-trump

[2] دونالد ترامب"، الجزيرة، 26/08/2015م، تاريخ الزيارة: 07-05-2025
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/8/26/%d8%af%d9%88%d9%86%d8%a7%d9%84%d8%af-%d8%aa%d8%b1%d9%85%d8%a8

الكيان الصهيوني "نتنياهو"، وقد ظهر "ترامب" قبل ذلك مرشحا غير معهود، وذلك من خلال الأفكار التي يحملها تجاه السياسة و الاقتصاد ومشاكل في مناطق عدة عبر العالم، إذ تحتاج لوقت حتى يتمكن العالم من فهمه وفهم حقيقة نواياه والسياسة التي يتبعها والتي تحاط بالكثير من الغموض اتجاه الكثير من الملفات، ونظرا لذلك لا يمكن أن نحكم عن سياسته من خلال تصريحات مساعديه في فترة الحملة الانتخابية؛ إلا بكونه عنصريا ومتقلبا، وال يعد الصراع الفلسطيني الصهيوني استثناء عنده.[1]

مع وصول "**ترامب**" للحكم كان لا يحمل أية صورة واضحة حول التسوية بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني، ولكن كان يؤمن بما يسعى إليه الكيان الصهيوني في المجال الأمني والسياسي في المنطقة العربية، كما أظهر خلال حملته الانتخابية مواقفه المتطرفة اتجاه الملف الفلسطيني بدعمه لعمليات الاستيطان، وأكد على نقله سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، والعمل على محاربة الإرهاب وكذا التطرف، وحمل الطرف الفلسطيني على الاعتراف بالكيان الصهيوني وبالدولة اليهودية.[2]

لذلك فقد كانت سياسته واضحة اتجاه الملف الفلسطيني قبل أن ينجح في الانتخابات ويصبح رئيسا، الأمر الذي جعل الأطراف الصهيونية تستبشر خيرا عند فوزه، بحيث تحمل سياسته ما يرمون إليه من أهداف ومساعي.

[1] هزار إسماعيل الكسواني، "الاستمرار والتغير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية : دراسة حالة)إدارتي اوباما وترامب)"، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، ص، 16 تاريخ الزيارة07-05-2025

[2] يحي سعيد قاعود، "صفقة القرن: محاولة بط المفهوم وإدراك المحتوى"، المحرر، عمار شرعان،

لقد تميز ما تبعه الرئيس"**ترامب**" من سياسة برفع الأسقف، وكذا الضغط الكبير لإرساء المتناقضات في الرؤى والحلول، كما أنه من الواضح أن ما يتم اقتراحه من حلول من طرف إدارته لحل الصراع تكاد تتطابق مع الحلول التي يقترحها الكيان الصهيوني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكن للمقاومة الفلسطينية كرها شديدا، وذلك لطابعها المسلح ولصبغتها الإسلامية أيضا، "فضال عن اشتراطه قبول الفلسطينيين بيهودية الدولة الإسرائيلية، كما أبدى تشككه في النزعة السلمية لدى الطرف الفلسطيني، مشيراً الى أن نزعة الإسرائيليين للسلام هي الأوضح."[1]

الفرع الأول: قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

يُعدّ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من أكثر القرارات إثارةً للجدل في عهد إدارة ترامب، لما ينطوي عليه من دلالات سياسية وقانونية عميقة تتجاوز البعد الإداري الشكلي للقرار. فقد مثّل هذا الإعلان تحوّلًا جذريًا في موقف واشنطن من قضية القدس، التي تُعد من قضايا الوضع النهائي الأكثر تعقيدًا في الصراع الفلسطيني–الصهيوني. ولأول مرة منذ عقود، تخلّت الولايات المتحدة علنًا عن موقفها الحذر إزاء وضع المدينة، متبنّيةً الرواية الصهيونية بالكامل.

[1] حمزاوي، جويدة. "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية "قراءة في السياسة الخارجية الجديدة للرئيس "ترامب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م،5. ع1. (د،ت)، ص192-207

جاء القرار في سياق نهج سياسي يهدف إلى فرض أمر واقع جديد على الأرض، دون اعتبار للقرارات الدولية أو لحقوق الشعب الفلسطيني، مما أثار موجة من التوترات الإقليمية وردود فعل دولية واسعة. ويستعرض هذا المطلب خلفيات القرار، وأهدافه المعلنة وغير المعلنة، إلى جانب تحليل تبعاته على الصعيدين السياسي والدبلوماسي.

أيضاً، بتاريخ 06-12-2017، تم الإعلان من طرف الرئيس "ترامب" وبشكل رسمي بأن القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وكذا اعتزامه على نقل سفارة الولايات المتحدة إليها؛ الأمر الذي جعل الإدانات والانتقادات الإسلامية والعربية تتوالى، وبعد هذا الإعتراف بحوالي خمسة أشهر تم بالفعل نقل سفارة الولايات المتحدة إلى عاصمة الكيان الصهيوني، واعتبر "ترامب" بأن ذلك من شأنه أن يبعد ملف القدس من أية مفاوضات بين الطرفين، وثارت لذلك ردّات فعل غاضبة في الكثير من الدول عبر العالم، كما أدى ذلك الى وقوع احتجاجات بغزى، فقام الكيان الصهيوني بقمعها بأسلوب وحشي، مخلفاً بذلك مجزرة وسط الشعب الفلسطيني، حيث بلغ عدد ضحاياها 62 فلسطيني.[1]

إن جذور الموقف الأمريكي تجاه مدينة القدس تمتد إلى أواخر أربعينيات القرن الماضي حيث لم تمانع الولايات المتحدة الاحتلال الصهيوني للقدس الغربية في حرب 1948م كما تجاوبت فيما بعد مع المخطط الصهيوني في هذا الشأن، إلا أنها لم تؤيد القرار الصهيوني

[1] نور أبو عيشة، "10 قرارات متتالية: "ترامب في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية" (إطار)، الأناضول، 17-09-2018 تاريخ الزيارة 06-07-2025
https://www.aa.com.tr/ar//1256567

بضم القدس الشرقية في حرب 1967م، بل ظلت تعتبر القدس الشرقية مدينة محتلة، وقد سعى المرشحون للرئاسيات الأمريكية التنصل من هذا الموقف تدريجيا و ن القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني تأكيدهم وستظل كذلك للأبد، وذلك منذ عهد "كلينتون" و"بوش الابن" و" أوباما" حيث وعد هؤلاء بنقلهم سفارة أمريكا إلى القدس باعتبارها عاصمة موحدة للكيان الصهيوني.[1]

إن هذا ارضاءاً للكيان الصهيوني وليهود أمريكا الذين يمارسون ضغطاً كبيراً على صناع القرار، من أجل أن تكون سياستهم تخدم المصالح الصهيونية.

لقد تبنى الكونغرس ما يعرف ب :" **قانون سفارة القدس**"، حيث صوتت عليه أغلبية الحزبين وذلك في العام 1995م، ونص ذلك القرار على ضرورة النقل لسفارة الولايات المتحدة إلى القدس، في فترة لا تتعدى 31-05-1999، إلا أنه في مقدور الرؤساء الأمريكيين توقيع إعفاء لمدة زمنية قدرها 6 أشهر، وتعاقبت الإدارات الأمريكية منذ عهد "كلنتون" وهي توقع ذلك الإعفاء بشكل تلقائي كل 6 أشهر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكيان الصهيوني قد احتل القدس الغربية في سنة 1948م معلناً أنها عاصمته في العام الموالي، وعاد مرة أخرى واحتل القدس الشرفية في عام 1967.[2]

[1] العمري، حكيم."الإعتراف الأمريكي بالقدس من منظور القانون الدولي" الحوار المتوسطي، م،10.ع1. (04/02/2019م)، ص،ص. 371-355

[2] اعلان ترامب القدس عاصمة اسرائيل: دوافع داخلية وحسابات خارجية"، جريدة المدن، المركز العربي لألبحاث، 11/12/2017م، تاريخ الزيارة: 07-05-202514م، 15:36. https://www.almodon.com/arabworld/2017/12/11/

ولقد برر " **ترامب**" قرار اعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني؛ بْان هذا الأخير يمتلك السيادة وهذا يخول له بأن يحدد عاصمة دولته متى يشاء، وأن ما قامت به أمريكا من اعتراف بعد اعتراف بعد ذلك يعد من الشروط الضرورية حتى يتم تحقيق السلام واستنادا أيضا ذلك لاعترافها بقيام دولته [1]، ليتم نقل السفارة الأمريكية بتاريخ 18/05/2018م إلى القدس بحيث تزامن ذلك مع ذكرى الاستقلال المزعوم للكيان الصهيوني.[2]

إن ما يذهب إليه "**ترامب**" بحق الدول السيادية بتحديد عواصمها مقيد بأن لا يكون مخالفا لمبادئ القانون الدولي، وما اعتراف ترامب" بذلك إلا شرعنة الاحتلال وكذا الاستيطان والمساعدة على ذلك، أما تبريره في أن ذلك يعد من الشروط الضرورية لتحقيق السلام فهو تزييف للواقع وكذا للقانون، بحيث أن اعتراف العالم بما فيه الدول العربية مشروط ضمن الحدود الآمنة وقيام السلام الدائم بين الطرفين، وعلى هذا الأساس صدر القرار الأممي (242) والذي أصبح هو الركيزة لحل الصراع، أما تبريره بأن قراره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس هو اعتراف أمريكا بهذا الكيان وقت ظهوره والذي جعل هذا الأخير القدس عاصمته وهي العاصمة المؤسسة من طرف الشعب اليهودي في الأزمنة القديمة، فإن "ترامب" بذلك ارتكب عدة أخطاء؛ حيث أنه خلال ذلك الزمن لا تواجد عواصم للدول هذا من

[1] حكيم العمري، مرجع سابق، ص363

[2] عوض الرجوب، "ثالثة أعوام على إعلان ترامب القدس عاصمة إسرائيل")تقرير(، الأناضول، 06/12/2020م، تاريخ الزيارة: 06-05-2025

جهة، ومن جهة أخرى فإن التركيز على يهودية الشعب اليهودي يكرس العنصرية داخل الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية المحتلة معاً.[1]

الفرع الثاني: التداعيات الدبلوماسية والسياسية للقرار .

وبالنظر إلى هذا القرار نجد بأنه من أخطر القرارات الصادرة عن الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فهذا القرار لم يكن عادي، أو شكل من أشكال الوعود الانتخابية للرئيس ترامب، بل هو قرار مصيري يعبر عن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، لأن هذا القرار ليس بالجديد وإنما قرار قديم تم إقراره من قبل الكونغرس الأمريكي في العام 1995، ولم يكن هناك أي رئيس أمريكي جاد في تنفيذه، إلى غاية وصول الرئيس ترامب الذي لاقى صيغة وآلية للنفاذ ولتغيير الأمر الواقع.[2]

وبناء عليه نرى بأن قرار نقل السفارة الأمريكية يمثل اعتراف أمريكي كامل بأن المدينة المقدسة عاصمة للكيان الصهيوني ، متجاهلاً بذلك قرارات المجتمع الدولي، ومتجاهلاً أيضاً تاريخ القدس، ومتجاهلاً كل الإجراءات والمفاوضات التي حصلت ما بين الطرفين، والتي تقوم على أن التسوية النهائية لوضع المدينة لا يمكن أن يكون إلا من خلال المفاوضات بين الجانبين، ولا يجوز أن يتم عن طريق قرارات فردية تخدم مصالح دولية و سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

---

[1] حكيم العمري، مرجع سابق، ص، ص، 363، 365

[2] تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل 171 الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد ، 11 الجزائر، أبريل ،1212 ص.72.

أما بالنسبة لتداعيات هذا القرار فإنه سيضع الفلسطينيين والعرب والعالم أمام الأمر الواقع وخصوصا في تعاملهم مع أي مشروع تسوية جديد سواء في إطار ما تسمى الصفقة الكبرى أو غيرها، وفي ظني أن ترامب ومعه أطراف عربية يسعون لتفكيك الملفات العالقة وهي القدس واللاجئين وجغرافيا الدولة الفلسطينية. ترامب يمهد الطريق بالنسبة للقدس، ودول عربية تمهد الطريق لحل مشكلة اللاجئين من خلال وقف تمويل الأونروا وتوطين اللاجئين في أماكن تواجدهم، والتلاعب بجغرافيا الدولة الفلسطينية الموعودة من خلال الحديث عن توسيع غزة باتجاه سيناء وتبادل أراضي، وكل ذلك يترافق مع ضغوط مالية كالقرار الذي اتخذه الكونجرس بوقف تمويل السلطة في نفس يوم إعلان ترامب نقل السفارة يقابله ويتناغم معه إغراءات مالية سعودية وإماراتية في حالة قبول الرئيس أبو مازن بالرؤية الأمريكية، مع تهديد مبطن بتغيير القيادة الفلسطينية إن لم تتجاوب مع كل ذلك.[1]

كان للقرار الذي اتخذه "**ترامب**" عدة ردّات فعل من عدة أطراف، حيث قطعت السلطة الفلسطينية اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية [2]، واعتبر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" هذا القرار كإعلان من أمريكا بانسحابها من الدور الذي تقوم به في الصراع باعتبارها راعية لعملية السلام، كما أنه تأييد أمريكي للاحتلال الصهيوني والاستيطان، أما على المستوى العربي والإسلامي فمواقف الدول العربية لم ترتقي للحد المقبول، ولم تجرؤ أية دولة عربية أو إسلامية على إعلانها قطع العلاقات مع أمريكا كرد على ذلك، في حيت تمت إدانة القرار

[1] د إبراهيم أبراش، نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: الخلفيات والتداعيات، الخميس 07 كانون الأول 2017، تمت الزيارة بتاريخ 07-05-2025 https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/13421

[2] عوض الرجوب، مرجع سابق

من طرف دول عدم الإنحياز المنضوية تحت من ظمة "**اليونيسكو**"، كما أدان القرار مجلس الأمن خلال الاجتماع الطارئ الذي عقده في 07/12/2017م، معتبرا إياه انتهاكا لما أقرته الأمم المتحدة من قرارات، وكذا القانون الدولي، إلا أن أمريكا لجأت لحق النقض ضد هذا القرار، أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فاعتبرت أن أي تغيير يمس القدس مهما كان نوعه يعد باطلاً وغير قانوني.[1]

فكل القوانين الدولية ترفض هذا الاعتراف لأنه لا يمت إلى الشرعية الدولية بصلة، وبرغم ذلك فالرئيس "**ترامب**" لم يتراجع عن موقفه، الأمر الذي وضع عقبة أخرى أمام القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، خاصة المقيمين بالقدس.

المطلب الثاني: صفقة القرن .

تكللت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب بما يعرف بصفقة القرن، والتي تعتبر من أهم الأحداث المرتبطة بتسوية القضية الفلسطينية، حيث أن**ترامب** وبعد توليه الرئاسة الأمريكية، أعلن عن عزمه إلى التوصل إلى حل نهائي للصراع المزمن في الشرق الأوسط، ووفق تعبيره قال بأنه سيحقق ما فشل سابقوه في تحقيقه، ووكل صهره "جاريدكوشنر" برئاسة فريق السالم في الشرق الأوسط . وبناء عليه تعتبر هذه الصفقة أهم مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد**ترامب**،ً وبناء عليه

[1] حكيم العمري، مرجع سابق، ص361

تم تخصيص هذا الفصل للحديث عن هذه الصفقة بشكل مفصل من خلال الوقوف عند مفهومها وتداعياتها وآثارها وردود الأفعال حولها، ومدى توافقها مع قرارات المجتمع الدولي.

أعلن دونالد ترامب الرئيس الأمريكي عن صفقته التاريخية كما وصفها تحت اسم "صفقة القرن" أو "المبادرة الأمريكية للسالم في الشرق الأوسط" بتاريخ 01 يناير/ كانون أول من العام 2020 في البيت الأبيض وسط احتفالية جرت بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعدد من الدبلوماسيين والسفراء العرب، وكانت هذه الصفقة بمثابة رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[1]. بالرجوع إلى المفهوم اللغوي لمصطلح "صفقة القرن" نجد بأن كلمة "صفقة" في اللغة العربية تشير إلى فكرة العقد والبيع والالتزام في تنفيذ بيع أو بيعة بين طرفين، وتستعمل هذه الكلمة إلى جانب كلمة "قرن" في الإطار السياسي للتجارة في موضوع معين في السوق السياسية منذ قرن من الزمن (100 عام).[2]

[1] عبد الله المجالي، صفقة القرن: تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق ألالوسط، مجلد ، 11 عدد ،94 عمان، 2020، ص71

[2] منتصر سمير جرار، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين الأبحاث والدراسات – جامعة فلسطين، مجلد 9، عدد 3، غزة، 2019، ص6

الفرع الأول: مضمون رؤية السلام من أجل الازدهار .

للتعرف بشكل أكبر على هذه الصفقة، ينبغي علينا الوقوف عند أهم ما جاء فيها، كما يلي:

أولاً: البنود الأساسية: تضمنت صفقة مجموعة من البنود الأساسية فيما يخص حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل نهائي، كما يلي:[1]

- ضم المستوطنات الإسرائيلية –غير الشرعية بموجب قواعد القانون الدولي[2] – إلى إسرائيل، أي 203 إعطائها الشرعية الكاملة، واعتبارها من قبيل المدن الصهيونية العادية، فمثالً تصبح مستوطنة كريات أربع مثلها مثل أي مدينة صهيونية عادية.
- الاعتراف الأمريكي الكامل بأن القدس هي العاصمة الموحدة للكيان الصهيوني.
- فرض السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة على مناطق غربي الأردن.
- بلدة أبو ديس الواقعة شرقي القدس ستكون العاصمة المستقبلية للدولة الفلسطينية.
- تبادل الأراضي، وذلك من خلال منح الدولة الفلسطينية بعض الأراضي غربي النقب
- التفاوض مستقبلاً حول إمكانية ضم منطقة المثلث للدولة الفلسطينية (وهي المنطقة الواقعة من أم الفحم شمالاً حتى كفر براً جنوباً).
- تكون الدولة الفلسطينية هي الضفة الغربية وقطاع غزة،والربط بينهما من خلالنفق.

[1] محمود مجادلة، خبر بعنوان "دونالد ترامب يعلن بنود صفقة القرن"، موقع عرب 48، تاريخ النشر: 28-يناير-كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 2025-05-08

com48.arab.www://https.

[2] حسان محمد جبر يونس، قرار مجلس الأمن رقم (2334) في التصور الاسرائيلي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، عدد 2، غزة، يوليو 2018، ص238

- منح الفلسطينيين4 سنوات للمفاوضات في إطار الخطة..
- تلتزم إسرائيل بالاعتراف بدولة فلسطين، وتجميد توسيع المستوطنات لمدة أربع سنوات.
- تلتزم فلسطين بالاعتراف بيهودية دولة الكيان الصهيوني وفقاً للحدود الجديدة المتفق عليها، وكذلك تلتزم بعدم المطالبة بالقدس القديمة كجزء من دولة فلسطين باعتبارها من ضمن الحدود الصهيونية.
- نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، بالتحديد سلاح حركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.
- يتنازل الفلسطينيين عن حق العودة.
- وقف دفع الرواتب لأسر الشهداء والأسرى.
- وقف كافة التحركات الدولية من قبل فلسطين ضد الكيان الصهيوني ، وعدم انضمام فلسطين لأي مؤسسة دولية بدون موافقة الكيان الصهيوني ، وكذلك وقف التحريض ضد هذا الكيان.
- العمل على إتمام المفاوضات بين الجانبين خلال مدة زمنية (4 سنوات).

وفي هذا الإطار كان السفير الأمريكي لدى الكيان الصهيوني قد أجاز البنود الأساسية لصفقة القرن في ثلاثة بنود، وهي: السيطرة الأمنية الصهيونية الكاملة على الضفة الغربية المحتلة، والتواجد الأمني الإسرائيلي الدائم في منطقة "غور الأردن" (بين ين الضفة

والأردن)، واعتبار القدس عاصمة الكيان الصهيوني. وادعى فريدمان أن الولايات المتحدة سوف تستمر في العمل مع الحكومة الصهيونية ومع الفلسطينيين ومع اللاعبين الإقليميين الآخرين، "من أجل تحقيق السلام".[1]

ثانيا : الاقتصاد الفلسطيني .

تتضمن صفقة القرن مجموعة من البنود الاقتصادية التي تستهدف الجانب الفلسطيني بالأساس، حيث أن ترامب يعلم كل العلم الحالة الاقتصادية المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لذلك عمل على هذه النقطة كبند حساس يغري الجانب الفلسطيني، بحيث ادعى ترامب بأن صفقته تعتبر "رؤية لتمكين المجتمع الفلسطيني من بناء مجتمع مزدهر وحيوي".[2]

وعليه اشتملت الصفقة على ثلاثة مبادرات من شأنها دعم الاقتصادي الفلسطيني، من خلال تخصيص 50 مليار دولار للاستثمار على مدى عشر سنوات، بحيث تتضمن المبادرة الأولى إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية للفلسطينيين، من خلال تطوير الحقوق الملكية والنقدية وتعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد، وتعزيز أسواق رأس المال، وتأمين دعم المستشفيات والمدارس والمنازل والكهرباء والمياه. أما المبادرة الثانية فتتضمن مجموعة من البرامج لتحسين رفاه الشعب الفلسطيني بشكل غير مباشر، بما يخص الانترنت، والتدريب المهني والفني، والرعاية الصحية، والأنشطة الثقافية والترفيهية والمنتزهات والمرافق الرياضية.

[1] عبد الرؤوف أرناؤوط، موقع أألناضول، خبر بعنوان "السفير الأمريكي في إسرائيل يكشف 8 محددات لـ"صفقة القرن"، نشر بتاريخ: 17 مارس/ آذار 2019، تاريخ الزيارة: 06-05-2025، على الرابط r/tr.com.aa

[2] لنص الأساسي لوثيقة صفقة القرن، الترجمة الكاملة للوثيقة، موقع البيت الأبيض، ص 54 على الرابط https://www.whitehouse.gov :

في حين تشير المبادرة الثالثة إلى تعزيز الحوكمة الفلسطينية، وتحسين قدرة القطاع العام والخاص، وتعزيز الجهاز القضائي الفلسطيني .[1]

ثالثاً: الأسرى واللاجئين الفلسطينيين .

فيما يخص موضوع الأسرى تتضمن صفقة القرن على إطلاق سلاح جميع الأسرى والمعتقلين الإداريين الفلسطينيين في السجون الصهيونية، باستثناء المدانين بقتل أو بالشروع بقتل، أو المدانين بتهمة التآمر لارتكاب القتل، أو المواطنون الصهاينة (فلسطيني عرب الداخل.)[2]

أما مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فتتضمن صفقة القرن حل نهائي لهم من خلال ثلاثة خيارات/ هي:

1. الاستيعاب في دولة فلسطين: طرحت الصفقة خيارات للاجئين الفلسطينيين منها "الاستيعاب في دولة فلسطين" وهي الدويلة التي نشر الرئيس الأمريكي خارطتها خلال إعلانه عن خطته. ويكون للإدارة الصهيونية أن تحدد من يعيش في دولة فلسطين الجديدة المزعومة ضمن صفقة القرن، وذلك لاعتبارات أمنية، ومن لا يسمح له بالعيش فيها لن يتمكن حتى من زيارتها حسب بنود الصفقة، ويتم الاتفاق أيضا على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين الطرفين

[1] محمد قاسم أبو بكر، صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2021، ص107

[2] طارق طه، تفاصيل صفقة القرن: القدس، اللاجئون، المثلث، الأسرى، الحدود، غزة، موقع عرب ، 11 تاريخ النشر: 19 يناير/ كانون أول 2020، تاريخ الزيارة: 08-05-2025 على الرابط https://www.arab48.com.

وفق ما جاء في النص، وذلك بمراعاة عوامل مختلفة بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول بشكل يؤثر على تطوير البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة الكيان الصهيوني .[1]

2. الاندماج المحلي في البلدان الحالية المضيفة (رهناً بموافقة تلك البلدان). ويكون ذلك من خلال دمج اللاجئين في البلدان المضيفة لهم، ومنحهم الجنسية الكاملة.
3. قبول 5 آلاف لاجئ كل عام لمدة تصل لعشر سنوات(50 ألف لاجئ إجمالي)، في كل دولة من دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذين يوافقون على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين (رهناً بموافقة تلك الدول بشكل فردي على ذلك).

رابعاً: مدينة القدس .

تشكل صفقة القرن املاءات وإجبار وإذعان لا خيارات فيها وهي سرقة كاملة للقدس دون مقابل، وتصفية القضية الفلسطينية، وبيع ما لا يباع وتمرير ما لا يمرر وعنصرية واضحة يصمت العالم عنها. وتعترف الخطة بحق الكيان الصهيوني في كافة "القدس غير المقسمة" معترفة بالقدس عاصمة لإسرائيل، وسيحظى الفلسطينيون بأحياء في الأجزاء الخارجية للقدس الشرقية وراء الجدار الصهيوني في الضفة الغربية، بما في ذلك كفر عقب ومخيم شعفاط

[1] منصورية داوودي وعقبة خضراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 209 السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022، ص225

وأبو ديس[1]. كما وتضع الصفقة المسجد الأقصى متضمناً المصلى القبلي تحت السيادة الإسرائيلية، إذا تدعو الصفقة على إبقاء الوضع الحالي، وترفض مطالب الفلسطينيين بالحرم الشريف، إذ تضعه بدلاً من ذلك تحت الإشراف الأردني، وتعطي للكيان الصهيوني مهمة حماية المواقع المقدسة، وضمان حرية العبادة، حيث أنها صفقة ترسخ قانون الهوية اليهودية لدولة الكيان .[2]

وبناء عليه تعتبر صفقة القرن ما هي إلا شرعنة الإجراءات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمخالفة للقانون الدولي، وخير دليل على ذلك ضم الكتل الاستيطانية لدولة الكيان الصهيوني ، وبقاء مدينة القدس تحت السيادة الضهيونية وعاصمة لها، لذلك نختصر كل الحديث عن هذه الصفقة في هذا الرأي فقط، دون قراءة باقي البنود.

وندلل على ما سبق بالصورة التالية التي تبين ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية:[3]

[1] عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الاسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط، 1، بيروت، 2019، ص107-108

[2] صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، تقرير منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، تاريخ النشر: 11 شباط-فبراير 2020 تاريخ الزيارة: 08-05- 2025 على الرابط:

om-media/ar/ps.nad.www://https.

[3] رباع غسان، السياسية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب 2017-2021، كلية الدراسات العليات، جامعة الخليل

الشكل 1: دولة فلسطين المستقبلية

الفرع الثاني: فرض الخطة دون شراكة فلسطينية .

تواجه "**صفقة القرن**" تحديات كبيرة وحقيقية تجعل من فشلها أمراً ممكناً، وعلى رأسها الرفض الفلسطيني لها، وتراجع البيئة الرسمية العربية الراغبة في التجاوب معها، وعدم حماسة المجتمع الدولي لها وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التي يوجهها كل من ترامب ونتنياهو، مع احتمالات حدوث انفجارات في البيئة الإقليمية التي تتميز بحالة من التوتر وعدم الاستقرار.

ويترتب على تطبيق صفقة القرن بالنسبة للفلسطينيين منعهم من الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة الكيان الصهيوني ، كذلك عدم اتخاذ أي إجراء،ورفض جميع الإجراءات المتعلقة ضد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وأي من مواطنيها أمام المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية والمحاكم الأخرى، وعدم اتخاذ أي اجراء ضد أي مواطن إسرائيلي أو أمريكي لدى الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول)، كذلك يجب على السلطة الفلسطينية وقف دفع الرواتب للأسرى وأسرهم أسر الشهداء أيضاً.

إن تطبيق صفقة القرن من شأنه أن يعود بعديد الآثار الإيجابية على إسرائيل، فعلى الرغم من أن الصفقة تجمد الاستيطان لمدة أربع سنوات [1]، إلا أنها تشرعن المستوطنات

[1] وفقاً للبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن عدد المستوطنات في الضفة الغربية والقدس هو 151 مستوطنة في نهاية العام 2020، وتشير التقديرات إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد بلغ 712ز815 مستوطناً، وذلك في نهاية العام 2020. انظر في ذلك: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الاحصائي السنوي، رام الله، ، 2020، ص21.

الموجودة حاليا[1]، وتمنع هدم أي هيكل يشكل خطراً على السلامة على النحو الذي تحدده دولة إسرائيل. وعليه فإن تداعيات وآثار صفقة القرن بالنسبة للكيان الصهيوني من الممكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1. منح الكيان الصهيوني القدس عاصمة موحدة لها.
2. تخليصها من حق اللاجئين بالعودة.
3. الاعتراف بالمستوطنات غير الشرعية: وفي ذلك نجد بأن إدارة ترامب هددت بأنها سوف تحمل الجانب الذي يرفض قبول الصفقة المسؤولية، وتفرض عليه دفع الثمن، وهي إدارة رفضت حتى الإعلان عن تأييد خيار الدولتين على حدود 1967م، ولم تقم بإدانة الاستيطان، بل كانت ممارسات السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان ولقاءاته وزياراته لقادة المستوطنين والمستوطنات تشرع الاستيطان وتشجيعه، حتى وصلت الأمور الى طلب فريدمان رسمياً بإسقاط اصطلاح (محتلة) عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، من وزارة الخارجية الأمريكية. وأضاف السفير الأمريكي "لا أرى أي سبب لإخلاء المستوطنات في اتفاق سلام".
4. تحقق صفقة القرن الرؤية الصهيونية لحل الصراع بصورتها الكاملة.

[1] تسبب الاستيطان المتواصل في تقليص مساحة فلسطين التاريخية، فلم يبق للفلسطينيين سوى حوالي 15% فقط من مساحة فلسطين التاريخية 214 المقدرة بنحو 27 ألف كيلومتر مربع، حيث تستغل إسرائيل أكثر من % 85 من المساحة الفعلية. انظر في ذلك: موقع الجزيرة نت، مقال بعنوان "كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟"، نشر بتاريخ: 22 مايو/ آيار 2017 تاريخ الزيارة: 10-05-2025 على الرابط: 22/5/2017/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events.

إن هذا سيجعل الكيان الصهيوني يضمن أمنه وسلامته، ويستمر في سياسته الإحتلالية المستبدة بكل حرية وبدون وجود أية مقاومة؛ الأمر الذي سيؤدي بالحق الفلسطيني إلى الضياع والنسف مقابل الأطماع اليهودية التي ستزيد مع مرور الوقت.

ستؤدي تلك الصفقة إلى عدم الاستقرار الذي ستشهده المنطقة، وخاصة أنها ستؤدي أيضا إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية، وبذلك سيكون ايدانا بفقد الأمل في أن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة، وهذا قد يولد العنف لدى الشعب الفلسطيني ويجعل المنطقة تشهد صراعات.[1]

المطلب الثالث: إعادة الاصطفاف الإقليمي .

شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية عميقة في أعقاب الإعلان عن "صفقة القرن"، تمثّلت في إعادة ترتيب التحالفات الإقليمية، وتنامي مظاهر الانفتاح السياسي والاقتصادي بين بعض الدول العربية و الكيان الصهيوني. فقد شكلت اتفاقيات أبراهام التي بدأت عام 2020 لحظة فارقة في تاريخ العلاقات العربية–الصهيونية، حيث انخرطت عدة دول عربية في مسار تطبيع علني وشامل مع الكيان الصهيوني ، خارج إطار الحل النهائي للقضية الفلسطينية. هذا التحول لم يكن معزولًا عن السياق الدولي أو الإقليمي، بل جاء

[1] يوسف يونس، "صفقة القرن: التحديات والتداعيات وآلفاق المستقبلية "، بواسطة كريم يون ، مركز الناطور للدراسات وآلبحاث،، 07-02-2021، تاريخ الزيارة 09-05-2025
https://natourcenters.com/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86%D8%8C%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF

نتيجة حسابات إستراتيجية متشابكة، شملت مواجهة النفوذ الإيراني، والرهان على التحالف مع الولايات المتحدة، والسعي نحو مصالح اقتصادية وتقنية مشتركة. وفي الوقت ذاته، أدى هذا المسار إلى تجاوز تدريجي للقضية الفلسطينية كأولوية مركزية في السياسات العربية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول مستقبل الدعم العربي للشعب الفلسطيني، وانعكاسات ذلك على وحدة الموقف العربي والإسلامي تجاه الاحتلال.

ومن خلال هذا المطلب،سنستعرض أولًا اتفاقيات أبراهام كأحد أبرز تجليات هذا الاصطفاف الجديد، ثم نحلل في الفرع الثاني كيفية تهميش القضية الفلسطينية في سياق التطبيع.

الفرع الأول: اتفاقيات أبراهام بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية .

فتحت صفقة القرن آفاقاً عديدة للكيان الصهيوني لعقد معاهدات سالم مع الدول العربية المجاورة، والتي من أهمها "اتفاق أبراهام" أو "اتفاقيات إبراهيم" أو "الاتفاقيات الإبراهيمية"، وهذه مصطلحات تطلق على مجموعة من اتفاقيات السلام التي عقدت بين الكيان الصهيوني ودول عربية برعاية الولايات المتحدة.

حيث أنه في 15 سبتمبر–أيلول 2020، وقع الكيان الصهيوني والإمارات والبحرين اتفاقيات تطبيع العلاقات التي أسماها البيت الأبيض "اتفاقيات إبراهيم" ثم انضمت إليها

المغرب والسودان، وفي حينه، كان البيت الأبيض يتحدث عن انضمام 6 دول عربية وإسلامية إلى هذه الاتفاقيات، وهو ما لم يتحقق لاحقاً.

تعتبر أول تطبيع عربي صهيوني علني بالقرن الـ 21، سماها مهندسوها بهذا الاسم للتعبير –في رأيهم– عن الارتباط بين اليهود والعرب لاشتراكهم في الجد الأكبر نبي الله إبراهيم عليه السلام.

وفي 15 أيلول/سبتمبر 2020، جمع الرئيس الأمريكي في ذلك الحين دونالد ترامب مجموعة غير عادية من سياسيي الشرق الأوسط في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض، وهم: رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ووزير خارجية البحرين. ولم تكن الإمارات قد اعترفت رسمياً بالكيان الصهيوني أبداً، وكانت البحرين قد أرجأت فتح سفارة هناك. وفي الماضي غير البعيد، قاطعت الدولتان الكيان الصهيوني. ولكن الدول الثلاث اجتمعت معاً لتجاوز هذا التاريخ الفاتر من خلال التوقيع على "اتفاقيات إبراهيم" بوساطة الولايات المتحدة، والتي اتفقت فيها على إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية.[1]

وكانت الاتفاقيات بحد ذاتها بسيطة. وفي حالة الاتفاق البحريني الصهيوني، لم يتطلب التطبيع سوى صفحة واحدة ولكن تأثيره كان عميقاً. فمنذ قيام الكيان الصهيوني ، رفضت

[1] مايكل سينغ، محور "اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، م، الاصدار 101، العدد2، مارس–2022، تاريخ الزيارة 09–05–2025
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-atfaqyat-abrahym-alttby-alrby-alasrayyly-qd-yyd-tshkyl-alshrq-alawst

جميع الدول العربية تقريباً الاعتراف بوجودها. ولكن هذه الاتفاقيات تقضي على هذا الحظر، وتفتح بذلك آفاقاً جديدة للتعاون وتبشر بإعادة ترتيب جذري للشرق الأوسط. ولم تأتِ الاتفاقيات من العدم، حيث كانت الشراكة غير المكتملة قائمة بين الكيان الصهيوني والدول العربية المحافظة قبل عام 2020 بفترة طويلة، وقد حفزتها الثورات العربية في عام 2011 والمخاوف المشتركة بشأن إيران والإخوان المسلمين، من بين تهديدات أخرى. ولكن "اتفاقيات إبراهيم" من شأنها تطوير هذه العلاقات بقوة، مع ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وجيوسياسية مهمة.[1]

كذلك، سميت اتفاقيات أبراهام (إبراهيم) بهذا الاسم نسبة إلى النّبي إبراهيم عليه السلام الذي تنتسب إليه الديانات السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. ويعتبر مهندسو هذه الاتفاقيات أنها بهذه التسمية تحيل إلى الأصل المشترك بين اليهود والمسلمين، وأن كليهما له ديانة تتبنى عبادة التوحيد التي نادى وجاء بها نبيُّ الله إبراهيم عليه السلام.

وانخرطت الإمارات في مفاوضات لتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ، وأعلن في 13 أغسطس/آب 2020 عن توصل الطرفين إلى اتفاق بهذا الشأن، وبعد أقل من شهر وتحديدا (11 سبتمبر/أيلول 2020) أعلن عن اتفاق تطبيع آخر مع البحرين التي انضمت إلى ممثلي الإمارات وإسرائيل والولاياتالمتحدة للتوقيع.

[1] مايكل سبنغ، المرجع السابق

وتم توقيع اتفاقيات أبراهام يوم 15 سبتمبر/أيلول 2020 في البيت الأبيض، بين كل من الإمارات والبحرين و الكيان الصهيوني ، بوساطة أميركية. وتتعلق هذه الاتفاقيات بـ"معاهدة للسلام والتطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية بين الأطراف الموقعة مع الكيان الصهيوني ، واتخاذ تدابير لمنع استخدام أراضي أي منهما لاستهداف الطرف الآخر".

وتعتبر الإمارات الدولة الخليجية الأولى التي أقامت علاقات تطبيع مع الكيان الصهيوني ، والثالثة عربيا بعد مصر والأردن. وقبل الإعلان عن تطبيعها مع إسرائيل، عرضت عليها الولايات المتحدة بيع 50 طائرة مقاتلة من طراز "إف 35."

ويوم 23 أكتوبر/تشرين الثاني 2020، أعلن البيتالأبيض أن السودان والكيان الصهيوني اتفقا على تطبيع العلاقات بينهما. وأعلن الرئيس الأميركي آنذاك **دونالدترامب** رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وكذا قبول الخرطوم دفع 335 مليون دولار تعويضا لمن قال ترامب إنهم "ضحايا الإرهاب".

أيضاً سبقت هذا الاتفاق عدة خطوات أبرزها اللقاء الذي جرى في أوغندا بداية فبراير/شباط 2020 بين كل من رئيس مجلس السيادة السوداني عبدالفتاحالبرهان ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامينتنياهو، والذي أُعلن بعده أن الجانبين اتفقا على تطبيع العلاقات[1].

[1] مايكل سينغ، المرجع السابق

ولاحقا في 10 ديسمبر/كانون الأول 2020، رعت الولايات المتحدة أيضا اتفاق تطبيع بين المغرب و الكيان الصهيوني ، تزامن مع اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ووعد منها ببيع أسلحة وتنفيذ استثمارات ضخمة.

الفرع الثاني: تجاوز القضية الفلسطينية في سياق التطبيع

لا يمكن فصل اتفاق التطبيع العربي–الصهيوني عن الخطة الأميركية لتسوية النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي. فليس سرًّاً أن الإدارة الأميركية تسعى ضمن خطتها إلى عكس أولويات السالم وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي. وهذا يعني أن السالم ما بين الفلسطينيين والصهاينة يمكن أن يتحقق بعد أن تطب العربية علاقاتها مع تل أبيب. وكما تعتقد الإدارة الأميركية، فإنه كلما تقدمت العلاقات العربية–الصهيونية، زاد عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي وهو ما سيدفعهم بالتالي إلى التماهي مع بنود الخطة الأميركية وقبولها. وهذا سيقود بالتدريج إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدول العربية وعدم ربط أي تحالفات مستقبلية محتملة ما بين الدول العربية و الكيان الصهيوني بحل النزاع الفلسطيني– الصهيوني. وبالتالي فإن اتفاق الإمارات والبحرين ما هو إلا مقدمة لانضمام دول عربية أخرى؛ حيث أشار الرئيس الأميركي، ترامب، إلى أن "خمسة أو ستة بلدان" عربية إضافية تستعد لتوقيع اتفاقات تطبيع مع الكيان الصهيوني بعد الإمارات والبحرين.الهدف النهائي

للإدارة الأميركية هو تطبيع جميع الدول العربية مع الكيان الصهيوني ، كما أعلن جاريدكوشنر، عَّارب اتفاق التطبيق ومستشار ترامب.[1]

كما شهدت العلاقات العربية الصهيونية العديد من التطورات خلال عامين من عقد اتفاقات التطبيع هذه، فقد وصل وفد إماراتي إلى الكيان الصهيوني في زيارة رسمية لأول مرة ووقع اتفاقيات في مجالات الاقتصاد والاستثمار والطيران والإعفاء من التأشيرات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2021 وصل رئيس الوزراء ال صهيوني حينها "نفتاليبينت" إلى أبو ظبي، في أول زيارة رسمية وعلنية لرئيس وزراء صهيوني إلى الإمارات.

ومن الناحية القانونية، صمتت "اتفاقيات أبراهام" عن جميع قرارات الأمم المتحدة التي تتعلق بالقضية الفلسطينية سواء تلك الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عن مجلس الأمن، أو التي تتعلق بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والعدوان. إن عشرات القرارات، بل مئات القرارات (700 قرار) التي صدرت منذ بدء الصراع العربي – الصهيوني، تتعلق جميعها بالانسحاب وعدم مشروعية المستعمرات والاحتلال وإدانة العنف الذي يمارسه الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والإجراءات التي ينفذها الكيان الصهيوني في القدس الشرقية .[2]

[1] محمود جرابعة. اتفاق التطبيع الاماراتي–البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 20–سبتمبر–أبريل 2020، تاريخ الزيارة 09–05–2025، على الرابط net.aljazeera.

[2] محمد عبد العليم، "قراءة نقدية في الرؤية الأمريكية للسلام من الشكل إلى المضمون"، مجلة "الديمقراطية" (القاهرة)، المجلد 20، العدد 78 (30 نيسان / أبريل 2020)، ص 5 – 6.

ويقيناً، تولّد "اتفاقيات إبراهيم" تحديات أيضاً. فقد تقلل من بروز القضية الفلسطينية، التي تتراجع أهميتها الدولية منذ عقود. ولا ترتكز الاتفاقيات على أعراف أو تقاليد سياسية مشتركة، ولذلك فمن غير المرجح أن تعزز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. بل إن هناك مخاطرة أن تأمل الدول في استغلال الثناء الدولي الذي يأتي من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني لصرف الانتباه عن هذه القضايا. ومع ذلك، فإن أي سلبيات للاتفاقيات تتضاءل مقارنة بالمزايا التي توفرها للأطراف الموقعة، والمنطقة الأوسع نطاقاً، وفي الواقع، لصناع السياسات في واشنطن.

كما أن تحقيق السلام الاقتصادي على حساب مبدأ السلام في مقابل الأرض بات هو المبدأ الموجه إلى التسوية الشاملة منذ وقت طويل.

أيضاً، يضاف إلى ذلك تهميش القضية الفلسطينية وحرمانها من العمق العربي والظهير العربي باعتبارهما ورقة دعم أساسية للنضال الفلسطيني، بل أكثر من ذلك أن يتحول هذا الظهير العربي من دعم إلى عبء على الجانب الفلسطيني لمواجهة آثاره وتداعياته.

والأخطر من هذا كله هو أن هذه الاتفاقيات تتبنّى بشكل أو بآخر الرواية الصهيونية في مرحلتها الراهنة، وهي تحميل الشعب الفلسطيني وقيادته مسؤولية التعثر في التوصل إلى الحل، واعتبارهما معوّقَين للسلام، لأن الخطاب الذي رافق هذه الاتفاقيات والتطبيع الملازم لها أضفى نوعاً من "الملائكية" على الكيان الصهيوني باعتبارها الساعية دوماً للسلام والتي

تمد يدها إلى العالم العربي، بينما أضفى على الفلسطينيين نوعاً من "الشيطنة" و"الأبلسة" باعتبارهم مَن يرفضون اليد الممدودة إلى السلام، ويضعون العصي في دولابه.[1]

المطلب الرابع: الإكراه الاقتصادي .

في سياق الضغوط السياسية التي رافقت "صفقة القرن" والسعي الأمريكي–الصهيوني لفرض تسوية غير عادلة على الفلسطينيين، برز الإكراه الاقتصادي كأداة فعّالة لتطويع المواقف الفلسطينية، ودفعها نحو القبول بأمر واقع ترفضه شعبيًا ورسمياً. فقد لجأت الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة دونالد ترامب إلى استخدام المساعدات المالية كوسيلة ضغط، مستهدفة بشكل خاص المؤسسات الحيوية التي تقدم الدعم للفلسطينيين، مثل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى جانب قطع الدعم المباشر عن السلطة الفلسطينية.

أيضاً، جاء ذلك ضمن منهجية سياسية واضحة تهدف إلى إضعاف الموقف الفلسطيني داخليًا وخارجيًا، وتجريد الفلسطينيين من أدوات الصمود، من خلال تقليص أو إنهاء مصادر الدعم الأساسية، سواء عبر قنوات الأمم المتحدة أو من خلال المساعدات الثنائية. كما لعب قانون تايلور فورس دورًا محورياً في هذا الإطار، من خلال ربط الدعم الأمريكي للسلطة

[1] القضية الفلسطينية في زمن التطبيع العربي، "حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية"، 22 / 12 / 2020، تاريخ الزيارة 09-05-2025
https://hadarat.net/post/8931/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-

الفلسطينية بوقف "رواتب الأسرى وعائلات الشهداء"، وهو ما قوبل برفض فلسطيني واسع باعتباره تدخلاً في الشأن الوطني وتنكراً لحقوق النضال.

وسيتم في هذا المطلب تسليط الضوء ،**أولاً:** قرار وقف تمويل الأونروا وتبعاته الإنسانية والسياسية، ثم **ثانيًا:** تفعيل قانون تايلور فورس وآثاره على الوضع المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية.

الفرع الأول: وقف تمويل الأونروا وتبعاته .

لقد بات ملحوظاً تراجع الخدمات المقدمة من الأونروا للاجئين الفلسطينيين في ظل تراجع التمويل الدولي، وخصوصاً مع وقف المساهمة والتمويل الأميركي في سنة 2018، وتكرار الأمر في سنة 2024، والزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين الفلسطينيين وما يترتب عليها من خدمات، علاوة على استمرار العدوان الصهيوني على الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ دمرالعدوان الصهيوني على القطاع بين سنتَي 2023 و 2024 نحو 80% من المباني وجميع المستشفيات والبُنى التحتية، فضلاً عن نحو 150,000 ضحية بين شهيد ومفقود وجريح، مع ما يتطلبه ذلك من تخصيص الدعم لعملية إعادة إعمار الأعيان المدنية، ودفع مخصصات مالية للاجئين لإسكان وإغاثة المتضررين من العدوان الصهيوني، وجميعها أسباب موضوعية لنشوء أزمة الأونروا المالية واستمرارها[1].

[1] موسى رائد، موقع الجزيرة، ماذا يعني توقف تمويل الأونروا في ظل الحرب على غزة؟، تاريخ النشر، 29-01-2024 https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/29

- فمن جهة أولى، أثارت الزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين، والتي من المتوقع أن تصل إلى 8,5 ملايين نسمة بحلول سنة 2030، تساؤلات جدّية بشأن ما إذا كانت الدول المانحة مستعدة لدعم هذه الزيادة، وما إذا كانت الأونروا تمتلك القدرة على الاستمرار في تلبية حاجات هذه الأعداد من اللاجئين، بما فيها ارتفاع الطلب على الأنواع المتنوعة من الرعاية الصحية، وبرامج التشغيل والتدريب، والشؤون الاجتماعية والإغاثة مع تغيرات الطبيعة الديموغرافية وارتفاع متوسط عُمر المواطنين / اللاجئين الفلسطينيين[1].
- ومن جهة ثانية، مثلت الاعتداءات الصهيونية على مؤسسات الأونروا تحدياً حقيقياً، قبل الحرب الأخيرة على غزة، وتسببت بإعاقة عمل الطواقم الفنية والحدّ من وصولهم إلى المدارس والمراكز الصحية ومراكز الخدمات والإغاثة الاجتماعية، وبالتالي دفعت إلى تقليص الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. فقد مارست القوات الحربية الصهيونية المحتلة، خلال عدواناتها المتكررة على قطاع غزة، وعملياتها العسكرية المتواصلة في الضفة الغربية، جميع أشكال الاعتداءات على مؤسسات الأونروا والعاملين فيها، ومنها على سبيل المثال: استهداف مقار الوكالة بتدمير المدارس والمراكز الصحية؛ استهداف العاملين في الأونروا في غزة وقتلهم وإصابتهم؛ إخضاع موظفي ومركبات الأونروا للتفتيش على الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، وإعاقة تنقّلهم بحرية.

[1] موسى رائد، المرجع السابق

- ومن جهة ثالثة، أدى استمرار العدوان الصهيوني على الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل العدوان الأخير (2024/2023)، إلى تخصيص دعم الأونروا وإعادة توجيهه إلى عملية إعادة إعمار الأعيان المدنية، ودفع مخصصات مالية للاجئين الفلسطينيين المتضررين جرّاء العدوان، وذلك ضمن سياسة الإنفاق على البرامج الطارئة التي تموَّل من ميزانية الأونروا، وذلك على حساب البرامج الرئيسية التي تُنفذها لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين. وستكون حاجات إعادة بناء قطاع غزة بعد انتهاء حرب الإبادة الأخيرة فوق إمكانية الأونروا، هذا إذا سُمح لها بأن تتولى إدارة إعادة إعمار القطاع المدمر، وإعادة تأهيل المجتمعات المدنية فيه.

وفي مقابل السياسات الميدانية ضد الأونروا، وتزامناً مع سياسات خفض التمويل الدولي، كانت الوكالة الدولية قد اتخذت قراراً بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين. ففي سنة 2015، أرسل مفوض الأونروا، بيير كوهينبول، مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة شرح فيها مستويات العجز المالي الذي تواجهه الأونروا، والذي كان يبلغ في حينه 101 مليون دولار، وأنه في ضوء هذا العجز، مضطر إلى اتخاذ تدابير تقشفية في بعض الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل، إذ اعتمدت الأونروا في خطتها الإستراتيجية للفترة 2016 – 2021، تقليص كثير من الخدمات، ومنها: إغلاق مركز التدريب المهني والصناعي، وتحويل الصحة إلى رعاية أولية فقط، واقتصار التحويلات الطبية على الحالات الاجتماعية فقط. كانت الأونروا قد عملت على: رفع الحد الأقصى لعدد التلاميذ في الفصل

الدراسي الواحد في مدارس الأونروا إلى 50، وهو إجراء شكّل تهديداً لنوعية التعليم؛ تقليل عدد الموظفين؛ وقف عمليات التوظيف؛ إنقاص مساهمة الأونروا في نفقات العمليات الطبية الكبيرة؛ وقف مساعدات بدل الإيجار للنازحين؛ تخفيض قيمة المساعدات الغذائية؛ وقف برنامج المنح الدراسية. كما طلبت الأونروا من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تمويل جزء من تكاليف علاجهم، الأمر الذي أوجد أزمة بين الطرفين[1].

الفرع الثاني: تفعيل قانون تايلور فورس وقطع المساعدات .

ضمنَ السياسات المتواصلة للضغط على السلطة الفلسطينية، قدَّمت لجنة في "مجلس الشيوخ الأمريكي" اقتراحَ سنِّ قانونٍ لتقليص المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، كخطوةٍ عقابيّة ضد السلطة بسبب دفعها رواتب لعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين. وبالتزامن مع موجة الاستياء والاستنكار التي عمّت المستويات الفلسطينية كافةً، برزت أيضًا مجموعةٌ من التساؤلات حول القانون، وموقف السلطة الفلسطينية منه، وتداعياته المتوقّعة في حال أُقرَّ كقانون نافذ، والتي عملت مجلّة "القدس" على الوقوف عليها باستطلاع أراء عددٍ من المعنيين.

يرى الكاتب والمحلِّل السياسي حسن عبدالله أنَّ هناك محاولة للضغط على الأسرى وذويهم ضمن التوجهات الصهيونية، والتي تؤثِّر بها على الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزامن مع الضغط الذي تحاول الحكومة الإسرائيلية ممارسته على السلطة الفلسطينية

[1] عزام شعت، أزمة الأونروا: تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140، 2024

بواسطة الدول المانحة، والتهديد بتجفيف قنوات السلطة المالية. ويوضحُ عبدالله أنَّ "هدف قانون "**تايلور فورس**" هو جعل موضوع قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني رسميًّا، رغم أنَّ الولايات المتحدة قادرة على قطع المساعدات من دون قانون، ولكنَّها تريد أن يكون إجراء الإدارة الأمريكية مُستنِدًا إلى قرار من الكونجرس، هذا من الجانب العملي. ومن جهة ثانية، هناك هدف آخر، وهو الترويج للموضوع إعلاميًّا، لتقول للعالم إنَّ الفلسطينيين يدعمون الإرهابيين من أبناء شعبهم، وهو ما نرفضه رفضًا قاطعاً".[1]

المطلب الخامس: تطبيع الاحتلال

في ظل التحولات الجيوسياسية التي رافقت "صفقة القرن" وتداعياتها الإقليمية، برز اتجاه واضح لدى الإدارة الأمريكية آنذاك نحو شرعنة ممارسات الاحتلال الصهيوني، من خلال سلسلة من المواقف والسياسات التي تجاوزت الأعراف والقوانين الدولية. وقد مثّلت هذه الخطوات انحيازًا غير مسبوق إلى الرواية الصهيونية، وساهمت في تطبيع الاحتلال لا فقط سياسيًا، بل قانونيًا ودبلوماسيًا، من خلال تغيير جوهري في الموقف الأمريكي من قضايا مصيرية مثل الاستيطان، الجولان، ودور المؤسسات الدولية[2].

[1] وسيم خليفة، قانون "تايلور فورس": استمرارُ المساعدات الأمريكية رهنٌ بوقف رواتب الشهداء والأسرى والجرحى!، مجلس القدس، العدد 340 أب 2017 https://www.falestinona.com/flst/Art/83623?utm_source=chatgpt.com#gsc.tab=0

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،محسن محمد صالح، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع، بيروت، 2022 "**

في هذا السياق، يتناول هذا المطلب المحاور الثلاثة التالية: الموقف من المستوطنات في الضفة الغربية، الاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان، والموقف من المؤسسات الدولية، من خلال تحليل الخلفيات السياسية والقانونية لكل منها[1].

الفرع الأول: الموقف من المستوطنات في الضفة الغربية .

تُعدّ المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية من أبرز مظاهر الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وهي موضع إدانة دولية واسعة باعتبارها انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة.

ولكن منذ تولّي إدارة **دونالد ترامب** الحكم في الولايات المتحدة، شهد الموقف الأمريكي تحولًا جذريًا تجاه المستوطنات. ففي نوفمبر 2019، أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك مايك بومبيو أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر المستوطنات الصهيونية "غير قانونية" بموجب القانون الدولي، في تراجع واضح عن السياسة الأمريكية التقليدية، والتي كانت تعتبر الاستيطان عقبة في طريق السلام.

تتخذ السلطات الإسرائيلية عدة سياسات من شأنها تقويض عملية السلام وحل الدولتين، من أجل التفرد بأراضي الفلسطينيين وسرقتها وتهجير سكانها منها، وذلك عن طريق اتخاذ عدة سياسات كولينيالية استيطانية احتلالية؛ من شانها الحد من أمل الفلسطينيين من إقامة دولتهم

[1] المرجع السابق

على حدود واضحة، وعرقلة اي عملية سليمة لإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وفي سبيل ذلك تحاول وتعمل جاهدة على التقطيع الجغرافي للضفة الغربية إلى أشلاء من شأنها توسيع رقعه الاستيطان وتحويل الضفة الغربية إلى كنتونات يصعب على ارض الواقع وصلها جغرافيا.[1]

ويوضح الجدول التسارع المطرد في التعداد السكاني للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس على مدى أعوام فترة حكم دونالد ترامب:[2]

التعداد السكاني حسب العام	الضفة الغربية	شرقي القدس
2015م	289221 نسمة	–
2016م	406332 نسمة	–
2017م	420899 نسمة	300000 نسمة
2018م	435159 نسمة	315000 نسمة
2019م	449508 نسمة	320000 نسمة
2020م	353463 نسمة	325000 نسمة

جدول (1): التعداد السكاني لسكان المستوطنات حسب احصائيات وزارة الداخلية للكيان الصهيوني[3]

[1] مجدوب، خالد (2019)، منظمات مغربية: ترامب يغازل اللوبي الصهيوني بشرعنة المستوطنات، وكالة الاناضول، المغرب–الرباط، انظر الرابط https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7

[2] غبون، ولاء (2021 .) أداء المحكمة العليا الإسرائيلية ودورها في شرعنةالإستيطان، معهد الابحاث التطبيقية أريج – القدس، ص 6.

[3]

الفرع الثاني: الاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان .

مثّل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2019 بسيادة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان السورية المحتلة تحوّلاً خطيراً في موقفها من القانون الدولي، حيث تجاهلت واشنطن صراحة قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، الذي يؤكد أن ضم الكيان الصهيوني للجولان "باطل ولاغٍ وليس له أثر قانوني دولي". وقد جاء هذا القرار ضمن سلسلة من الخطوات الهادفة إلى تطبيع الاحتلال الصهيوني ومنحه غطاءً قانونيًا وسياسيًا من قبل الإدارة الأمريكية، متجاوزةً بذلك الإجماع الدولي على اعتبار الجولان أرضًا سورية محتلة. ولقي الإعلان الأمريكي رفضًا واسعًا من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، باعتباره سابقة قانونية خطيرة تهدد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتفتح الباب أمام تكريس الأمر الواقع على حساب سيادة الدول وحقوق الشعوب. كما اعتبرته سوريا عدوانًا جديدًا على سيادتها، مؤكدة تمسكها باستعادة الجولان بكافة الوسائل المشروعة.[1]

[1] زياد ماجد، اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان: نحو تصعيد جديد في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 16-مايو-2019، تاريخ الزيارة 10-05-2025

الفرع الثالث: الموقف من المؤسسات الدولية .

شكّل تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع المؤسسات الدولية في السنوات الأخيرة جزءًا من سياسة شاملة تهدف إلى تقويض آليات المحاسبة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والانتهاكات الصهيونية. فقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطًا متكررة على مؤسسات مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، متهمة إياها بالتحيّز ضد إسرائيل. وبلغ هذا التصعيد ذروته حينما انسحبت الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان عام 2018، وفرضت عقوبات على مسؤولين في محكمة الجنايات الدولية عقب إعلان الأخيرة نيتها التحقيق في جرائم حرب محتملة ارتكبتها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية. كما أقدمت الإدارة الأمريكية على قطع التمويل عن عدة وكالات أممية، منها "الأونروا"، في مسعى واضح لتجفيف الدعم الدولي الموجه للفلسطينيين، والضغط على المؤسسات الدولية لتبني مواقف أقل حدة تجاه الاحتلال. ويعكس هذا الموقف رغبة واشنطن في تسييس عمل المنظمات الدولية وتحويلها إلى أدوات تخدم رؤيتها السياسية، بعيدًا عن مبادئ العدالة والقانون الدولي.

المبحث الثاني: التداعيات على السياسة والحكم الفلسطيني .

يقفز إلى السطح الفلسطيني بين الحين والآخر حديث حول الحكومة الفلسطينية واحتمال إعادة تشكيلها، وتنطلق بذلك التحليلات السياسية والتكهنات حول نوعية الحكومة والأشخاص الذين يمكن أن يكونوا أعضاء فيها .[1]

تواجه السلطة الفلسطينية تحديات معقدة تؤثر بشكل كبير على سياستها وحكمها في الفترة الحالية. يعكس هذا المبحث التداعيات الرئيسية التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية على الواقع الفلسطيني. يتناول المبحث ثلاث قضايا محورية: **أولاً**، الضغوط التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية من خلال تراجع شرعيتها السياسية، صعوبة في تدبير مواردها المالية، والعزلة الدولية التي تحد من قدرتها على التأثير. **ثانيًا**، تأثير الانقسام الفلسطيني على العلاقات بين السلطة وحركة حماس، مما يعرقل فرص تحقيق الوحدة الوطنية. أخيرًا، نناقش فقدان مصداقية الولايات المتحدة كوسيط نزيه في عملية السلام بسبب انحيازها للكيان الصهيوني ، وتأثير ذلك على المواقف الفلسطينية والعربية والدولية[2].

المطلب الأول: الضغوط على السلطة الفلسطينية.

تعيش السلطة الفلسطينية تحت ضغوط متزايدة انعكست على أدائها السياسي والإداري، في ظل تعقيدات داخلية وتحديات خارجية متنامية. فقد أدى تراجع الشرعية السياسية،

[1] عبدالستار قاسم، أزمة الشرعية في الساحة الفلسطينية، الجزيرة، 2015/6/21، تاريخ الزيارة 10-05-2025

[2] المرجع نفسه

وتدهور الأوضاع المالية والإدارية، إلى تقليص قدرتها على إدارة الشأن الفلسطيني بفاعلية، في وقت تواجه فيه عزلة دبلوماسية متزايدة على الساحة الدولية، مما يزيد من هشاشة موقعها ويضعف من تأثيرها في المحافل السياسية.

الفرع الأول: تراجع الشرعية السياسية للسلطة الفلسطينية .

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ إعادة تشكيلها قبل ثلاثة عقود، أوضاعاً كثيرة بالغة الصعوبة، وضغوطاً هائلة وتحديات خطرة. ومع ذلك فإن هذه الصعوبات والضغوط والتحديات لم تكن بالحدة والاتساع اللذين هي فيهما الآن.

تعاني السلطة الفلسطينية من تراجع واضح في شرعيتها السياسية نتيجة غياب الاستحقاقات الديمقراطية، لا سيما تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية مرارًا، وهو ما حرم الشعب الفلسطيني من فرصة تجديد قيادته عبر صناديق الاقتراع. كما أن استمرار السلطة في الحكم دون تفويض شعبي مباشر، وفي ظل غياب الشفافية والمساءلة، زاد من الفجوة بينها وبين الشارع الفلسطيني. يُضاف إلى ذلك التراجع في قدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ما أدى إلى اهتزاز صورتها كقيادة قادرة على تمثيل مصالح الفلسطينيين بفاعلية. هذا الواقع أضعف موقع السلطة على الصعيد الداخلي

والدولي، وأدى إلى تنامي مشاعر الإحباط وفقدان الثقة لدى فئات واسعة من المجتمع، خاصة الشباب.[1]

الفرع الثاني: ضعف القدرة المالية والإدارية .

تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية وإدارية خانقة تهدد قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين فقد أظهرت تقارير البنك الدولي أن العجز المالي في السلطة الفلسطينية بلغ 682 مليون دولار في نهاية عام 2023، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم ليصل إلى 1.2 مليار دولار في الأشهر القادمة. هذا العجز ناتج عن انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية، خاصة بعد اقتطاعات إسرائيلية متكررة، بالإضافة إلى تراجع المساعدات الدولية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2012 .[2]

على الصعيد الإداري، تعاني المؤسسات الحكومية من ضعف في الأداء بسبب تراكم الديون، وتأخر دفع رواتب الموظفين، وتوقف بعض الوزارات عن العمل بشكل كامل. كما أن البيروقراطية والفساد المستشري في بعض الدوائر الحكومية يزيدان من تعقيد الوضع. هذه التحديات المالية والإدارية جعلت السلطة الفلسطينية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، مما أدى إلى تراجع الثقة في قدرتها على إدارة الشؤون العامة.

---

[1] جميل هلال، إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15- 1993
https://www.palestine-studies.org/ar/node/34932

[2] OvuncKutlu, **Palestinian Authority at high risk of fiscal collapse: World Bank**, 24.05.2024 Update : 24.05.2024
https://www.aa.com.tr/en/economy/palestinian-authority-at-high-risk-of-fiscal-collapse-world-bank/3229727?utm_source=chatgpt.com

بناءً على هذه المعطيات، يُظهر الوضع المالي والإداري للسلطة الفلسطينية هشاشة كبيرة، مما يستدعي تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات داخلية لتعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة العامة.[1]

الفرع الثالث: العزلة الدبلوماسية على الساحة الدولية .

تعاني السلطة الفلسطينية من عزلة دبلوماسية متزايدة على الساحة الدولية، نتيجة تعقيدات المشهد السياسي الإقليمي والدولي، وتراجع الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية في ظل أزمات دولية أخرى أكثر إلحاحًا. فمع تضاؤل الدعم العربي الرسمي وتطبيع عدد من الدول العربية علاقاتها مع الكيان الصهيوني ، وجدت السلطة نفسها محاصرة دبلوماسيًا، وعاجزة عن التأثير الفاعل في المحافل الدولية. كما أدى تآكل العلاقة مع الولايات المتحدة والجمود في عملية السلام إلى تراجع ثقة كثير من الدول المانحة والجهات الدولية في فعالية السلطة كطرف سياسي، مما انعكس سلبًا على تمثيلها ومكانتها الدولية. هذا الواقع حدّ من قدرتها على كسب دعم سياسي لصالح الحقوق الفلسطينية، وأضعف موقفها التفاوضي في مواجهة الضغوط الصهيونية والدولية.[2]

[1]Anaslqat, **The Palestinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed Leadership**, Published online: 05 Feb 2025.
https://doi.org/10.1080/0377919X.2025.2458999

[2]JPOST EDITORIAL, **The tragic isolation of the Palestinian Authority**, February 18, 2020

وفي المقابل، تستمر الولايات المتحدة في استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد قرارات تدين الاحتلال الصهيوني، مما يعكس دعمًا غير مشروط لإسرائيل ويزيد من عزلة السلطة الفلسطينية. كما أن بعض الدول العربية، رغم دعمها الظاهر، قد تكون مترددة في اتخاذ خطوات ملموسة لدعم فلسطين على الساحة الدولية. هذا الواقع يحد من قدرة السلطة الفلسطينية على التأثير في القرارات الدولية ويضعف موقفها في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الانقسام السياسي.

يمثل الانقسام الفلسطيني أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، حيث تفرقت الساحة السياسية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، مما ألقى بظلاله على فرص تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. يتناول هذا المطلب الأبعاد السياسية والاجتماعية للانقسام الفلسطيني من خلال فرعين رئيسيين: الأول يتعلق بتأثير الانقسام على العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، والثاني يسلط الضوء على انعكاسات هذا الانقسام على فرص الوحدة الوطنية.

الفرع الأول: تأثر العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس .

تعد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس محورية في سياق الانقسام الفلسطيني. منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007، نشأ فصل سياسي وجغرافي بين

الضفة الغربية وغزة، ما أثّر على مستوى التنسيق السياسي والإداري بين الطرفين. تباين المواقف بين السلطة وحماس في عدة قضايا، من أبرزها الموقف من عملية السلام مع إسرائيل والمشاركة في الانتخابات. كما تسببت الخلافات على إدارة الشؤون الداخلية في غزة والضفة الغربية في تقويض الجهود الرامية إلى المصالحة. ورغم بعض المحاولات للتوصل إلى اتفاقات تهدف إلى إنهاء الانقسام، إلا أن التحديات السياسية والضغوط الخارجية أدت إلى تعثر هذه المبادرات، مما ساهم في توسيع الهوة بين الطرفين.[1]

الفرع الثاني: انعكاسات الانقسام على فرص الوحدة الوطنية .

الانقسام الفلسطيني له تأثيرات كبيرة على فرص الوحدة الوطنية، حيث أصبح من الصعب على الفلسطينيين تحقيق إجماع حول إستراتيجية موحدة تجاه الاحتلال الصهيوني والمفاوضات السياسية. كما ساهم الانقسام في إضعاف الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، حيث تظهر السلطة الفلسطينية وحركة حماس في بعض الأحيان كطرفين متناقضين بدلاً من التوحد في مواجهة التحديات. هذا الانقسام يفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني المواطنون في غزة والضفة الغربية من تفاقم الأزمات الحياتية نتيجة للانقسام السياسي. وفي سياق هذه التحديات، تظل جهود المصالحة والاتفاق

[1] ليدا يوسف، الانقسام الفلسطيني وآثاره المتعددة، المحرر، 17-ديسمبر-2024، تاريخ الزيارة10-05-2025
https://almuharer.qou.edu/2024/12/17/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9/

على حكومة وحدة وطنية بحاجة إلى دعم من القوى الفلسطينية كافة، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي تشكل عقبة إضافية.

إن آثار الانقسام الفلسطيني تتجاوز الخلافات السياسية لتصل إلى جوانب الحياة اليومية كافة للشعب الفلسطيني، لذا فإن تحقيق الوحدة الوطنية يتطلب جهودًا مشتركة من جميع الأطراف والفصائل للتركيز على الأهداف الوطنية المشتركة، والعمل بروح من التضامن والتعاون، بدون الوحدة الوطنية، وسيظل الشعب الفلسطيني يعاني من التحديات المستمرة التي تعيق تحقيق السلام والاستقرار والازدهار، فالوحدة ليست فقط ضرورة سياسية فحسب،بلهي أيضًا حاجة اجتماعية واقتصادية لضمان مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني.[1]

المطلب الثالث: انهيار مصداقية الولايات المتحدةالأمريكية كوسيط .

في ظل تطورات السياسة الدولية والإقليمية، شهدت مصداقية الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام الفلسطينية–الصهيونية تراجعًا كبيرًا. هذا التراجع تزامن مع تغيرات في السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الفلسطينية. يتناول هذا المطلب الانهيار الذي شهدته مصداقية الولايات المتحدة كوسيط من خلال فرعين: الأول يتعلق بالتحيز للكيان الصهيوني وتقويض دور الوسيط، والثاني يتناول المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من هذا الانحياز.

[1] ليندا يوسف، المرجع السابق

الفرع الأول: التحيز للكيان الصهيوني وتقويض دور الوسيط .

منذ عقود، كانت الولايات المتحدة تعتبر الوسيط الرئيس في عملية السلام الفلسطينية–الصهيونية. ومع ذلك، فإن التوجهات والسياسات الأمريكية في السنوات الأخيرة، وخاصة تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب، قد أظهرت تحيزًا واضحًا للكيان الصهيوني ، بداية من قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 2017، مرورًا بالاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على هضبة الجولان، وصولًا إلى خطة "صفقة القرن" التي تم الإعلان عنها في عام 2020، والتي كانت تضمن مصالح الكيان الصهيوني بشكل كبير على حساب الحقوق الفلسطينية. هذا التحيز الواضح أسهم في تقويض مصداقية الولايات المتحدة كوسيط نزيه في عملية السلام، حيث اعتبره الكثيرون انحيازًا تامًا لمواقف الكيان الصهيوني على حساب حقوق الفلسطينيين المشروعة، ما جعلها تتعرض لانتقادات شديدة من مختلف الأطراف الدولية.[1]

الفرع الثاني: المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الانحياز الأمريكي

أدى الانحياز الأمريكي للكيان الصهيوني إلى تداعيات سلبية على مستوى المواقف الفلسطينية والعربية والدولية ، فقد رأت السلطة الفلسطينية في هذا التحيز محاولات لفرض حلول غير عادلة، ما دفعها إلى تعليق أي شكل من أشكال التعاون مع الإدارة الأمريكية في إطار عملية السلام.الرئيس الفلسطيني محمود عباس صرح أكثر من مرة أن الولايات المتحدة

[1] الوسيط الخادع.. دور الولايات المتحدة في إسرائيل وفلسطين، 2004/10/3، تاريخ الزيارة 10-05-2025
https://www.aljazeera.net/politics/2004/10/3

فقدت دورها كوسيط نزيه بعد اعترافها بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ، مؤكدًا على ضرورة البحث عن وسطاء دوليين آخرين لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. على الصعيد العربي، كانت المواقف متباينة؛ حيث رأت بعض الدول أن السياسة الأمريكية تعكس دعماً غير مشروط للكيان الصهيوني ، بينما انتقدت دول أخرى بشدة مواقف واشنطن، وخاصة بعد إعلان "صفقة القرن". دول الاتحاد الأوروبي، من جانبها، أظهرت تحفظًا على السياسات الأمريكية، ودعت إلى تعزيز التعددية في جهود السلام، وهو ما يعكس رغبة في تجاوز هيمنة واشنطن كوسيط منفرد في القضية الفلسطينية.[1]

[1] الولايات المتحدة كوسيط في عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني"، تاريخ الزيارة 10-05-2025
https://www.bbc.com/news/world-middle-east

خلاصة الفصل :

وفي الختام لقد مثّلت سياسة إدارة ترامب (2017–2021) تجاه القضية الفلسطينية تحولًا جذريًا عن نهج الإدارات الأمريكية السابقة، حيث تميزت بانحياز غير مسبوق لصالح إسرائيل، انعكس في قرارات جوهرية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ، وطرح "صفقة القرن"، وتشجيع التطبيع العربي الصهيوني، وفرض ضغوط اقتصادية وسياسية على الفلسطينيين، وتبني مواقف داعمة للمستوطنات وتطبيع الاحتلال.

ومن هذا السياق، انهارت مصداقية الولايات المتحدة كوسيط نزيه في عملية السلام، وهو ما ظهر جليًا في المواقف الفلسطينية، والعربية، والدولية الرافضة لهذا الانحياز. فقد رفضت القيادة الفلسطينية الانخراط في "**صفقة القرن**"، واعتبرتها خطة لتصفية القضية الفلسطينية، بينما عبرت دول عربية، رغم توقيع بعضها اتفاقيات تطبيع، عن تحفظات على تجاهل الحقوق الفلسطينية. أما المجتمع الدولي، فقد شهد مواقف قوية في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، تؤكد رفض الخطوات الأمريكية الأحادية، وتتمسك بالقانون الدولي والقرارات الأممية كإطار مرجعي لحل النزاع.

في المحصلة، لم تُحدث سياسات **ترامب** "اختراقًا" في مسار السلام بقدر ما عمّقت الانقسام، وزادت من عزلة الولايات المتحدة دبلوماسيًا في هذا الملف، ودفعت الفلسطينيين إلى إعادة النظر في دور واشنطن كوسيط، وفي الحاجة إلى أطر بديلة متعددة الأطراف ترعى أية مفاوضات مستقبلية. وهكذا رسّخت تلك المرحلة قناعة متزايدة بأن تحقيق السلام العادل والشامل يتطلب مراجعة جذرية لدور الأطراف الفاعلة، على أسس أكثر توازنًا ومشروعية.

الفصل الثاني

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية

لسياسات ترامب

إن السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) تجاه القضية الفلسطينية على نحوٍ واسع يتجاوز الأبعاد السياسية والدبلوماسية، لتمتدّ إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية المرتبطة بالشعب الفلسطيني وبالبيئة العربية والدولية الحاضنة لهذه القضية. فقد نتج عن حزمة القرارات والإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة – مثل وقف المساعدات الإنسانية والتنموية، وإعادة تشكيل العلاقة مع المؤسسات الأممية، والدفع باتجاه التطبيع العربي الإسرائيلي – واقع جديد ألقى بظلاله على مختلف مناحي الحياة الفلسطينية، وأعاد ترتيب الأولويات الإقليمية في اتجاهات غير مواتية للحقوق الوطنية الفلسطينية.

يناقش هذا الفصل أبعاد هذه التحولات من خلال محورين مترابطين: أولهما يركّز على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المباشرة على الفلسطينيين، بما في ذلك تداعيات وقف التمويل وغياب الدعم التنموي، وانعكاسات ذلك على اللاجئين والخدمات العامة. أما المحور الثاني، فيتناول إعادة تشكيل المشهد الإقليمي والدولي، من خلال دراسة اتفاقيات التطبيع ومواقف القانون الدولي، إلى جانب تقييم جديد للدور الأمريكي في ضوء هذه المستجدات. يهدف هذا التحليل إلى تفكيك نتائج تلك السياسات على المستوى البنيوي، وبيان مدى إسهامها في تعميق الأزمات الفلسطينية وإضعاف موقع القضية فلسطينياً وإقليمياً.

المبحث الأول: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفلسطينيين

إن السياسات التي اعتمدتها إدارة ترامب تجاه الفلسطينيين نقطة تحوّل عميقة في طبيعة العلاقة الأمريكية–الفلسطينية، إذ لم تقتصر على مواقف سياسية منحازة فحسب، بل تجسّدت في إجراءات مادية أثّرت مباشرة على الواقع المعيشي والاجتماعي للفلسطينيين. فقد تمّ استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية كوسيلة ضغط سياسي، من خلال تقليص أو وقف الدعم المقدم إلى المؤسسات الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية[1].

ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: التداعيات الإنسانية، والأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وتحليل اقتصادي لصفقة القرن، وذلك بهدف توضيح الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسات على الواقع الفلسطيني.

المطلب الأول: التداعيات الإنسانية

أدت الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب، ولا سيما وقف التمويل الموجّه إلى المؤسسات الإنسانية العاملة في الأراضي الفلسطينية، إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية بشكل غير مسبوق، خصوصاً في صفوف الفئات الهشة مثل اللاجئين وسكان قطاع غزة والمخيمات. فقد مثلت هذه الخطوات تحولاً نوعياً في استخدام المساعدات كأداة سياسية،

[1] الأقطش نشأت، تأثير السياسة الأمريكية على القضية الفلسطينية في عهد الرئيس ترامب، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ص45

انعكست آثارها المباشرة على قطاعات التعليم، والصحة، والإغاثة الإنسانية، ما ساهم في تعميق معاناة ملايين الفلسطينيين. يتناول هذا المطلب محورين أساسيين: عواقب قطع مساعدات **الأونروا** على اللاجئين، وآثار وقف المساعدات الثنائية على البنية الاجتماعية، بهدف إبراز حجم التأثير الإنساني الناتج عن هذه السياسات، وتحليل تداعياتها على النسيج الاجتماعي الفلسطيني[1].

الفرع الأول: عواقب قطع مساعدات الأونروا على اللاجئين

واجهت الاونروا عدد من المشكلات والصعوبات في عملها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، ولعل أكثر ما برز على الساحة في الآونة الأخيرة هو موضوع نقل الصلاحيات من الاونروا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بما يشكل عائق إضافي فوق ظهر الحكومة الفلسطينية، وذلك بهدف قطع المساعدات الأمريكية عن تمويل هذه المؤسسة.

لذلك فإنه من المؤكد أن استمرار العجز المالي في ميزانية وكالة الأونروا، وعدم زيادة المانحين لتبرعاتهم إلى الوكالة، سيؤدي لولادة المزيد من المصاعب في عمل الوكالة داخل المخيمات الفلسطينية، وبالتالي نقل صلاحياتها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ترعى الأونروا كمؤسسة دولية شؤون ما يقارب من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، وان عدم تجاوب المجتمع الدولي والدول المانحة لنداءات المفوض العام للأونروا لسد العجز المالي سيكون له أثر سلبي على حياة اللاجئين الفلسطينيين.

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دراسة تحليلية: أثر وقف المساعدات الأمريكية على الأونروا والخدمات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، بيروت، 2019

وكان لهذه التقليصات انعكاساتها الثقيلة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في عموم مناطق عمليات الأونروا، وخصوصاً في قطاع غزة، إذ ترافق تقليص خدماتها مع تضخم مستوى الفقر والبطالة بفعل الحصار ال صهيوني والإغلاق والحدّ من فرص الاستيراد أو التصدير، وجرّاء الانقسام الداخلي بالمعنيين السياسي والجغرافي بين حركتَي "فتح" و"حماس" وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ما زال مستمراً منذ منتصف سنة 2007.

وقد تواصلت خلال الفترة ما قبل العدوان الأخير على غزة، تحذيرات الأونروا بفعل الأزمة المالية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، فعلى هامش مؤتمر التعهدات للأونروا في 2 حزيران / يونيو 2023، قال لازاريني: "لن يكون لدينا أموال أو نقد متاح اعتباراً من أيلول [سبتمبر] للمحافظة على تشغيل مدارسنا ومراكزنا الصحية وغيرها من الخدمات الحيوية"، الأمر الذي ينعكس سلباً على "الخدمات الإنسانية في غزة وسوريا ولبنان والضفة الغربية"، إذ إن أكثر من مليون طالب قد "يُحرموا من المدارس والأمر نفسه ينطبق على الرعاية الصحية لأكثر من مليوني شخص، والأمر ذاته ينطبق على مساعداتنا الإنسانية لأكثر من 1,2 مليون شخص، وهو ذاته ما ينطبق على شبكة الأمان الاجتماعي للأشد فقراً".[1]

[1] ملاحظات المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني، الإحاطة الظهيرة (للصحافة) في على هامش مؤتمر التعهدات للأونروا"، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) / تصريحات رسمية"، 2 حزيران / يونيو 2023، تاريخ الزيارة 09-05-2025.

https://www.unrwa.org/ar/newsroom/officialstatements/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%84%

الفرع الثاني:آثار وقف المساعدات الثنائية على البنية الاجتماعيةالفلسطينية .

مثّلت المساعدات الثنائية الأمريكية أحد أعمدة الدعم الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين لعقود، من خلال تمويل قطاعات حيوية كالصحة والتعليم والتنمية المجتمعية. غير أن القرار السياسي لإدارة ترامب بوقف هذه المساعدات شكّل تحولًا جذريًا في طبيعة العلاقة مع الشعب الفلسطيني، وأدى إلى سلسلة من الآثار العميقة على البنية الاجتماعية، لا سيما في ظل هشاشة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. ويُعدّ هذا التغيير في السياسات مثالًا صارخًا على استخدام المساعدات كأداة ضغط سياسي، انعكست نتائجه مباشرة على الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أدى قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوقف المساعدات الثنائية المقدمة للفلسطينيين إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي عام 2018، أعادت الولايات المتحدة توجيه أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية المخصصة للبرامج التنموية في الأراضي الفلسطينية إلى "مشاريع ذات أولوية عالية في أماكن أخرى".[1]

D9%8A%D8%A8-%D9%84%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%87%D9%8A%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9

[1] *NPR. (2018, August 24).* ***U.S. Cuts More Than $200 Million In Aid To Palestinians.*** *Retrieved from:* https://www.npr.org/2018/08/24/641689522/u-s-cuts-more-than-200-million-in-aid-to-palestinians

هذا القرار أثر بشكل مباشر على العديد من المشاريع الحيوية التي كانت تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، مما أدى إلى إغلاق برامج تنموية وخسارة مئات الفلسطينيين لوظائفهم. على سبيل المثال، برنامج " Gaza Envision 2020" الذي كان يهدف إلى خلق فرص عمل وتنمية مهارات الشباب في غزة، توقف عن العمل، مما ترك العاملين فيه، مثل نرمين صيدم، في مواجهة أزمات مالية خانقة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت المؤسسات الصحية بشكل كبير ، ففي سبتمبر 2018 أعلنت الولايات المتحدة عن قطع 25 مليون دولار من المساعدات المخصصة لشبكة مستشفيات القدس الشرقية، والتي تقدم خدمات طبية متخصصة لا تتوفر في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل جراحات القلب والعناية المركزة للأطفال.

تسببت هذه التخفيضات في تدهور الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات البطالة، وتفاقم الأوضاع المعيشية، خاصة في قطاع غزة، حيث يعتمد أكثر من 80% من السكان على المساعدات الإنسانية . كما أدت إلى تقليص برامج التغذية والرعاية الصحية، مما أثر سلبًا على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع الفلسطيني.

[1] Al Jazeera. (2018, August 25). ***US aid cut to Palestinians hits NGOs hard***. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2018/8/25/us-aid-cut-to-palestinians-hits-ngos-hard

المطلب الثاني: الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية .

باتت تعاني السلطة الفلسطينية من تراجع حاد في قيمة المساعدات الخارجية الممنوحة لها في السنوات الأخيرة حيث لم تتخط قيمة المنح والمساعدات الخارجية للعام 2018 حاجز 450 مليون دولار مقارنة ب 1.2 مليار دولار لعام 2012، وهو ما تسبب في رفع فاتورة الدين العام على السلطة ليتخطى حاجز 4.8 مليار دولار وفق بيانات وزارة المالية الفلسطينية . حيث أن مجرد حجب أو تقنين المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة سيكون لها آثار سلبية، والهدف منها حمل السلطة على القبول بالإملاءات الأمريكية التي تتساوق مع الأهداف الإسرائيلية.[1]

الفرع الأول: تداعيات قانون "تايلور فورس"

أقرّالكونغرس الأمريكي " **قانون تايلور فورس**" (Taylor Force Act) في مارس 2018، بهدف منع تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية المباشرة للسلطة الفلسطينية ما دامت تواصل دفع مخصصات مالية لعائلات الشهداء والأسرى. وقد سُمي القانون نسبة إلى جندي أمريكي قُتل في عملية فلسطينية في تل أبيب عام 2016. وقد مثل القانون أحد أبرز

[1] رامي رمانة، موقع فلسطين أون لاين، هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاءات الأمريكية؟، نشر بتاريخ 17 يونيو-حزيران 2018، تاريخ الزيارة 5 نوفمبر-تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.felesteen.ps

أدوات الضغط المالي التي استخدمتها إدارة ترامب لتقويض سياسات ومواقف القيادة الفلسطينية، وفرض رؤيتها الخاصة للصراع.

أدى تنفيذ هذا القانون إلى أزمة مالية متصاعدة في السلطة الفلسطينية، تمثلت في نقص السيولة، وتعطيل جزئي لدفع الرواتب، والتأثير على الخدمات العامة. كما أضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على تمويل برامج التعليم والصحة والبنية التحتية، مما فاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، لا سيما في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، ساهم القانون في توتير العلاقات الأمريكية–الفلسطينية، وأُعتبر من قبل القيادة الفلسطينية محاولة "لابتزاز سياسي" وفرض أجندة إسرائيلية تحت غطاء قانوني أمريكي.

ويُنظر إلى "قانون **تايلور فورس**" في الأوساط الحقوقية والدولية كأداة تمسّ بمبدأ المسؤولية الجماعية وتضرّ بالشعب الفلسطيني أكثر من استهدافها لسياسات معينة. كما أثار القانون تساؤلات حول شرعيته الأخلاقية ومدى توافقه مع الالتزامات الأمريكية كقوة داعمة للسلام، خصوصًا أنه يقوض آليات الدعم الإنساني والاقتصادي في المناطق المحتلة.[1]

يمكن اعتبار قانون **تايلور فورس** تجسيدًا لسياسة العقاب الجماعي، حيث استُخدمت المساعدات كأداة ضغط سياسي على الشعب الفلسطيني بأكمله، دون التفريق بين المسؤوليات السياسية والاحتياجات الإنسانية. فبدلاً من أن يُستخدم الدعم المالي كوسيلة

[1]Al Jazeera. (2018, March 24). *Trump signs law that slashes aid to Palestinians*. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2018/3/24/trump-signs-law-that-slashes-aid-to-palestinians

لتعزيز الاستقرار وبناء الثقة، أصبح وسيلة للضغط والإكراه، مما ساهم في إضعاف السلطة الفلسطينية وزيادة التوترات الداخلية. كما أن هذا القانون يعكس انحيازًا أمريكيًا واضحًا نحو الرواية الصهيونية، ويتجاهل السياق التاريخي والسياسي المعقد للصراع، ما يُفقد الولايات المتحدة المزيد من مصداقيتها كوسيط محايد في عملية السلام.

الفرع الثاني: تأثير الأزمة على الخدمات العامة والرواتب

عملت أمريكا على وقف جميع المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك المساعدة الأمنية التي تقدم بهدف الحفاظ على التنسيق الأمني لحماية إسرائيل. وأدت الأزمة المالية التي تعرّضت لها السلطة الوطنية الفلسطينية، لا سيما في أعقاب الإجراءات الأمريكية المتمثلة في تقليص المساعدات وفرض "قانون تايلور فورس"، إلى تدهور بالغ في الأداء العام لمؤسسات الدولة، وانعكست آثارها بشكل مباشر على الحياة اليومية للفلسطينيين. فقد باتت السلطة عاجزة عن دفع الرواتب الشهرية بشكل منتظم، ما دفعها إلى انتهاج سياسة "الدفع الجزئي" للموظفين، وهو ما أثّر سلبًا على القدرة الشرائية للقطاع العام، ورفع من مستويات القلق الاقتصادي لدى عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية التي تعتمد بشكل أساسي على الرواتب الحكومية.[1]

وامتد أثر هذه الأزمة ليشمل جودة الخدمات العامة، حيث تراجع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتقلّصت مشاريع البنية التحتية، وتأخرت خطط التطوير في معظم

[1] عاطف أبو سيف، (2020). "السلطة الوطنية بين مطرقة السياسة وسندان الاقتصاد"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

القطاعات، نتيجة نقص التمويل وتجميد العديد من برامج الدعم الدولي. كما أن الضغوط الاقتصادية دفعت بعض الوزارات إلى تسريح موظفين متعاقدين أو تقليص ساعات العمل، ما أضعف قدرة المؤسسات على الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمواطنين، خاصة في المناطق المهمّشة.

وعلى صعيد آخر، ساهمت الأزمة في تعميق الفجوة بين المواطن ومؤسسات السلطة، إذ فقد كثير من المواطنين ثقتهم بقدرة الحكومة على إدارة الأزمات وتقديم خدمات أساسية بمستوى مقبول. كما أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع معدلات التوتر الاجتماعي، وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وخاصة في قطاع غزة المحاصر. ومن زاوية أعمق، يمكن القول إن الأزمة كشفت عن هشاشة البنية الاقتصادية الفلسطينية، التي تعتمد بشكل مفرط على الدعم الخارجي، في ظل غياب رؤية اقتصادية وطنية تقوم على الإنتاج المحلي والاستقلال المالي.[1]

إن المتأمل في تداعيات الأزمة المالية على السلطة الفلسطينية يلحظ بوضوح مدى هشاشة النظام المالي والإداري القائم، الذي يتأثر بسرعة بأي ضغوط خارجية أو تغيرات في مستوى الدعم الدولي. لقد كشفت هذه الأزمة، خاصة بعد تطبيق قانون **تايلور فورس**، عن غياب إستراتيجية فلسطينية واضحة تقوم على تنمية موارد داخلية مستدامة، وتقلل من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج. كما أن استمرار هذا النمط من الاعتماد المالي يُضعف من

[1] عاطف أبو سيف، المرجع السابق

استقلالية القرار السياسي، ويجعل من مؤسسات الحكم رهينة لتقلبات الإرادة الدولية، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لمفهوم السيادة الفعلية. لذلك، فإن الحاجة باتت ملحّة اليوم لإعادة التفكير في البنية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وتطوير نموذج تنموي بديل أكثر صلابة واستقلالية.

المطلب الثالث: تحليل اقتصادي لصفقة القرن

ركزت خطة "**صفقة القرن**" على الجانب الاقتصادي كأداة رئيسية لتحقيق السلام، مقدمة وعودًا باستثمارات كبيرة لتحسين حياة الفلسطينيين. إلا أن هذه الخطة اقتصرت على عرض مشاريع ومبالغ مالية دون التطرق بجدية إلى المعوقات السياسية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق تنمية فعلية ومستدامة.

الفرع الأول: مكونات الخطة الاقتصادية

تشكل الخطة الاقتصادية لما يُعرف بـ "**صفقة القرن**" أحد الأركان الرئيسية للرؤية الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وقد تم تقديم هذه الخطة تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" في يونيو 2019، خلال ورشة البحرين الاقتصادية. وقد تضمنت الخطة وعودًا بتقديم مساعدات واستثمارات مالية تصل إلى نحو 50 مليار دولار أمريكي، يتم تخصيصها على مدى عشر سنوات، منها ما يقارب 28 مليارًا تُوجه مباشرة إلى الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يوزع الباقي على دول الجوار (الأردن، مصر، ولبنان) في محاولة لربط التنمية الاقتصادية الفلسطينية بمحيطها الإقليمي.[1]

وقد قُسمت الخطة إلى ثلاثة محاور رئيسية:[2]

1. المحور الأول يركّز على تحسين الحياة الاقتصادية من خلال مشاريع البنية التحتية، وتطوير قطاعات النقل، الكهرباء، المياه، والصحة.
2. أما المحور الثاني فيسعى إلى تمكين الشعب الفلسطيني اقتصاديًا، عبر دعم قطاع الأعمال، وتحفيز القطاع الخاص، وتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. المحور الثالث تعزيز الحوكمة، من خلال دعم المؤسسات وتطوير البيئة القانونية والإدارية، بما يعزز الشفافية ويجذب الاستثمارات.

ورغم ضخامة الأرقام المعروضة، لم تكن الخطة مدعومة بأي التزام سياسي واضح ينص على إنهاء الاحتلال الصهيوني، أو الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، بل جاءت بمعزل عن الحلول السياسية، ما جعلها عرضة للرفض الفلسطيني الواسع، واعتُبرت محاولة لتحسين شروط الاحتلال بدلًا من إنهائه.

[1] مركز رؤية للتنمية السياسية، (2020 .(صفقة القرن: قراءة تحليلية في الأبعاد السياسية والاقتصادية .

[2] عريب الرنتاوي، (2020 .(السلام من أجل الازدهار: تحليل نقدي للرؤية الاقتصادية الأمريكية. المركز العربي للدراسات السياسية.

الفرع الثاني: غياب الحلول التنموية الحقيقية

رغم الطموحات الاقتصادية التي عرضتها خطة "صفقة القرن"، فإنها تعاني من قصور جوهري يتمثل في غياب الحلول التنموية الحقيقية التي يمكن أن تؤدي إلى استقلال اقتصادي فلسطيني مستدام. فقد ركزت الخطة على مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، لكنها تجاهلت الاعتبارات السياسية الأساسية التي تعيق نمو الاقتصاد الفلسطيني، أهمها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وقيوده على حرية الحركة، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وتنقل الأشخاص والبضائع.[1]

كما أن الاستثمارات المقترحة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، مما يزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية، دون خلق بنية تحتية اقتصادية وطنية قادرة على الصمود والتطور بعيدًا عن الاعتماد على الدعم الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة لم تتناول بشكل جدي التحديات البنيوية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني مثل ضعف القطاعات الإنتاجية، وغياب الأمن القانوني والاقتصادي، وانتشار الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب.

إلى جانب ذلك لم تقدم الخطة أي حلول واقعية لمشكلة التقسيم الجغرافي الفلسطيني، حيث بقيت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة مفصولة وغير متصلة، مما يعوق التكامل الاقتصادي والتنمية المتوازنة. وهذا النقص في الرؤية التنموية المستدامة يجعل من خطة "صفقة القرن" نموذجًا لمشاريع التنمية الاقتصادية السطحية التي لا تراعي البيئة السياسية

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019 .(صفقة القرن والتنمية الاقتصادية الفلسطينية: قراءة نقدية.

المعقدة، وبالتالي لا تضمن تحقيق تحول اقتصادي حقيقي يُفضي إلى تحسين وضع الفلسطينيين الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.[1]

المبحث الثاني: إعادة تشكيل المشهد الإقليمي والدولي

خلال إدارة ترامب، شهد المشهد الإقليمي والدولي تحولات عميقة أثرت بشكل مباشر على القضية الفلسطينية. جاءت **اتفاقيات أبراهام** لتُحدث تغييرات كبيرة في علاقات الدول العربية مع إسرائيل، ما أدى إلى تهميش القضية الفلسطينية في السياسات الإقليمية. على الصعيد الدولي، أثارت قرارات متعلقة بالقدس والمستوطنات تحديات للقانون الدولي وموقف المجتمع الدولي من النزاع. يناقش هذا المبحث هذه التحولات وتأثيرها على مكانة القضية الفلسطينية في الإقليم والعالم.

المطلب الأول: اتفاقيات أبراهام

تعتبر اتفاقيات أبراهام من أبرز الأحداث السياسية التي طبعت الفترة الرئاسية لترامب، حيث نجحت الإدارة الأمريكية في إقناع عدد من الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ، دون اشتراط تقدم فعلي في عملية السلام مع الفلسطينيين. وقد تم تسويق هذه الاتفاقيات على أنها "سلام مقابل السلام"، في تجاوز واضح لمبادرة السلام العربية التي ربطت التطبيع بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة. ويتناول هذا المطلب

[1] المرجع السابق

أهداف هذه الاتفاقيات من المنظورين الأمريكي والإقليمي، إلى جانب دراسة أثرها في تراجع مركزية القضية الفلسطينية في الخطاب العربي الرسمي[1].

الفرع الأول: أهداف الاتفاقيات ومسار التطبيع.

جاء **اتفاق** "**أبرهام**" من منطلق وحدة التهديد أو التحدي المتمثل في دولة إيران، إضافة الى الفصائل الفلسطينية المسلحة، التي يصنفها طرفا الإتفاق ضمن مسمى " جماعات إرهابية". ومن من منطلق وحدة التحدي تكون وحدة الأهداف فيكون الإتفاق أو" التحالف "، فرصة لتجسيد الأهداف المتقاربة.

من هذا المنطلق كان لإتفاق " أبراهام " بُعدان: أولهما معلن تم الترويج له؛ والثاني خفي يعمل أطرافه على تحقيقه على المستوى القريب والمتوسط والإستراتيجي.

أولاً: الأبعاد المعلنة لإتفاق "أبراهام".

تتعدد الأبعاد المعلنة لإتفاق " أبراهام" والتي سعى الموقعون عليه إلى التسويق لها، الآتية:

- الإنسانية (دعم السلام في الشرق الأوسط)،غير أن الأهداف التي جرى تسويقها للإتفاق، خدمة للقضية الفلسطينية وتعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط غير واقعية، بل إن الاتفاق من شأنه أن يؤزم الوضع الأمني الإقليمي. ويظهر ذلك في (البند السابع) من الاتفاقية، الذي يدعو إلى إطلاق " أجندة إستراتيجية للشرق الأوسط " من أجل توسيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وغيرها من أشكال التعاون

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، *اتفاقيات أبراهام: السياقات والدلالات والتداعيات*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2021

الإقليمي. هذا البند بمثابة موافقة تامة على صفقة القرن، فالشرق الأوسط الجديد، والإستراتيجية الأمريكية تقوم على تصفية القضية الفلسطينية، وإشراك كل من مصر والأردن ولبنان في تحمل المسؤولية عن حياة اللاجئين الفلسطينيين، والموافقة على تبادل الأراضي وفق ما طرحت ذلك صفقة القرن، ومن ثم، على دول الخليج الع ربي التمويل المالي لبنود صفقة القرن.

- والقومية (إنقاذ الأراضي المحتلة من الضم)؛ في حين كشفت بنود البيان الرسمي "لاتفاق أبراهام"، أن النقطة الجوهرية التي ترتبط بتعليق إعلان ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية التي إحتلها الكيان الصهيوني في حرب 1967، هو تأجيل الضم وليس وقفه نهائياً، وهذا ما أؤكده رئيس الوزراء الصهيوني السابق بنيامين نتنياهو، الذي لا يزال ملتزماُ بقرار الضم.
- والوطنية (الإزدهار) للشعوب عبر بوابة السلام الاقتصادي، من خلال مشروعات التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي، وكذا التعاون التقني والبحث العلمي وأبحاث الفضاء.[1]

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية المشتركة غير المعلنة.

[1] Robert Barron **"what Do Normalized Israel-UAE Relations Mean For the Region ?"**United States Institute of peace,. Robert Barron "what Do NormalizedIsrael-UAE Relations Mean For the Region ?" United States Institute of peace,. .in: https ://bit.ly/3BJSwl3 . accessed on 14/6/2020

- خفق المجال الحيوي الإيراني، من خلال البحث عن الحليف الموثوق في مواجهة الخطر الإيراني؛ ومن ثم يصبح الكيان الصهيوني الحليف المناسب والمدعم عسكرياً من قبل أمريكا [1]، فالعداء الصهيوني والإماراتي لإيران ليس سرا، أو موضوعا جديدا؛ فقد عمل كلا البلدين لمدة طويلة لمنع الهيمنة الإيرانية على الخليج والشرق الأوسط عموما، فمنذ بداية علاقتهما غير الرسمية قبل عقود، تبادل الطرفان المعلومات الإستخباراتية والعلاقات العسكرية، خاصة في ظل انسحاب القوات الأمريكية من أجزاء في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى الى تنمية العلاقات بينهما.
- فرض الريادة الاماراتية وضمان التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي، من خلال عمل الحكومة الاماراتية الحالية على تقديم نفسها للغرب كفاعل اقليمي، بديل عن العربية السعودية وايران. وهو تحالف نشأ قبل حوالي عقد من الزمن، وتحول الى تطبيع رسمي وعلني تعمل من خلاله الامارات على كسب دعم اللوبي الصهيوني بواشنطن، ومن خلاله التأثير في الحكومات العربية عبر جر حلفائها الى التطبيع مع اسرائيل.[2]

مما تقدم يمكن القول، أن حرص الرئيس الأمريكي السابق ترامب على تسمية إتفاقات التطبيع بين الكيان الصهيوني وكل من الإمارات والبحرين، والإتفاقات التي تبشر بانجازها في القريب العاجل "**باتفاقات إبراهيم**" في إطارإستراتيجية واضحة وخطيرة، تهدف الى محاولة

[1]Danny(Dennis), **Citrinowicz, Israel and UAE on Iran** :Shared Foe,DifferentPerspectives,Fikra Forum ,.in: https://bit.ly/3aE1IHA, accessed on,01/09/2020.

[2] عزمي بشارة، "الإتفاق الاسرائيلي–الإماراتي: الخلفيات والأبعاد والتداعيات"، على الموقع الشخصي لعزمي بشارة"، تاريخ النشر: 20 أوت 2020 على الرابط التالي: https://bit.LY9/lzbBEg

اختلاق سردية للصراع تقوم على إعادة تموضع العدو والحليف في شبكة العلاقات التي تحكم العلاقات الإقليمية في المنطقة ككل.

الفرع الثاني: تهميش القضية الفلسطينية في السياق العربي.

تُظهر الاتفاقية الموقَّعة في البيت الأبيض أن القضية الفلسطينية ليست جزءاً رئيساً من الاتفاق، إذ لم يتضمن هذا الأخير إشارة إلى مبادرة السلام العربية أو قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحل النزاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وخلا الاتفاق كذلك من أية إشارة لحل الدولتين أو الثوابت التي يتمسك بها الفلسطينيون للحل)اللاجئين والقدس).[1]

لا يمكن فصل اتفاق التطبيع العربي ال صهيوني عن الخطة الأميركية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فليس سراً أن الإدارة الأميركية تسعى ضمن خطتها إلى عكس أولويات السلام وعزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي. وهذا يعني أن السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يتحقق بعد أن تطبع الدول العربية علاقاتها مع تل أبيب. وكما تعتقد الإدارة الأمريكية، فإنه كلما تقدمت العلاقات العربية– الإسرائيلية، زاد عزل الفلسطينيين عن محيطهم العربي وهو ما سيدفعهم بالتالي إلى التماهي مع بنود الخطة الأميركية وقبولها. وهذا سيقود بالتدريج إلى تهميش القضية الفلسطينية ضمن أجندة الدول العربية وعدم ربط أي تحالفات مستقبلية محتملة ما بين الدول العربية وإسرائيل بحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالتالي، فإن – اتفاق الإمارات والبحرين ما هو إلا مقدمة لانضمام

[1] موقع الجزيرة نت تحت عنوان "البيت الأبيض ينشر بعض نصوص الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل وترامب يرجح انضمام دول أخرى"، نشر بتاريخ 16 سبتمبر–أيلول 2020، تاريخ الزيارة: 25-05-2025

دول عربية أخرى؛ حيث أشار الرئيس الأميركي، ترامب، إلى أن "خمسة أو ستة بلدان" عربية إضافية تستعد لتوقيع اتفاقات تطبيع مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين. والهدف النهائي للإدارة الأميركية هو تطبيع جميع الدول العربية مع إسرائيل، كما أعلن جاريدكوشنر، عراب اتفاق التطبيع ومستشار ترامب.[1]

ومن المعروف أن إسرائيل تولي إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية أهمية قصوى، فإلى جانب رغبتها في الحصول على شرعية لسطوها المسلح على فلسطين، ما زالت تسعى إسرائيل إلى تطبيع علاقاتها وتعزيزها مع الدول العربية، وإلى التوصل الى اتفاقيات سلام معها، وذلك في وقت تستمر فيه إسرائيل في تعزيز الاستيطان والتهويد، تمهيداً لضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رفضه مبدأ "**الأرض مقابل السلام**" الذي نادت به مبادرة السلام العربية عام 2002، واستعاض عنه بمبدأ "السلام مقابل السلام"، ويدرك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية، وعقد اتفاقيات معها، قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، ينزع أحد أهم عناصر القوة من الفلسطينيين، ويعزلهم عن عمقهم العربي ويسهل على إسرائيل تهميش قضيتهم، والتفرد بهم، وكسر إرادتهم، وفرض الاستسلام عليهم، وهذا ما يؤكد على استمرار الكيان الصهيوني في انكار أن القضية

[1] محمود جرابعة، اتفاق التطبيع الإماراتي/البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين، موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 20 سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة 25-05-2025 على الرابط aljazeera.net

الفلسطينية هي لب الصراع العربي الصهيوني وتسعى إلى إيجاد مصالح مشتركة بينها وبين العديد من نظم الحكم العربية من دون حل للقضية الفلسطينية.[1]

المطلب الثاني: تحديات القانون الدولي.

يمثل القانون الدولي الإطار الأساسي لتنظيم النزاعات وحماية الحقوق في القضايا الدولية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. غير أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب أثارت تحديات كبيرة لهذا الإطار، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، مما أدى إلى تعقيد تطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئها. يهدف هذا المطلب إلى دراسة هذه التحديات القانونية وتقييم مدى تأثيرها على الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية.

الفرعالأول:القدس كعاصمة للكيان الصهيوني وتناقض ذلك مع الشرعية الدولية

أن قرار الرئيس الأميركي بنقل السفارة الأمريكية الى القدس يمثل خرقًا جسيمًا وفاضحًا لمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني ولكافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية منذ نشأتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس، واعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة دولة الاحتلال على المدينة المقدسة بشطريها، الأمر الذي قد يؤثر على حل الدولتين، ويزيد من القلق والتوتر في الأوساط العربية والدولية من

[1] أحمد جلال عبدخ، أبعاد التحالف الاماراتي البحريني مع اسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة فناة السويس، المجلد 12، العدد الأول، مصر، 2021، ص32-33

زيادة التطرف الصهيوني والأميركي في فلسطين، كما ويعني ذلك عدم صلاحية الولايات المتحدة الأمريكية لتكون وسيطًا بين الطرفين، لما أظهرته من تحييز الى الطرف الصهيوني، الأمر الذي سيؤدي إلىإغلاق باب التفاوض والاتجاه إلى طريق بديل للحل السلمي قد يتخذ شكل العنف والقوة.

إنإعلان الرئيس الأميركي ترامب في 9 كانون الأول/ ديسمبر 0241 قراره الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، مدعياً بأن "إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق أن تحدد عاصمتها.

وبالنظر إلى هذا القرار نجد بأنه من أخطر القرارات الصادرة عن الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فهذا القرار لم يكن عادي، أو شكل من أشكال الوعود الانتخابية للرئيس ترامب، بل هو قرار مصيري يعبر عن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، لأن هذا القرار ليس بالجديد وإنما قرار قديم تم إقراره من قبل الكونغرس الأمريكي في العام 1995، ولم يكن هناك أي رئيس أمريكي جاد في تنفيذه، إلى غاية وصول الرئيس ترامب الذي لاقى صيغة وآلية للنفاذ، ولتغيير الأمر الواقع.[1]

من الآثار المترتبة على نقل السفارة الأمريكية الى القدس والاعت ا رف بالقدس عاصمة لإسرائيل أنها قطعت الطريق أمام العملية السلمية وأكد على عبثية المفاوضات التي استمرت

[1] تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد 28، الجزائر، أبريل 2020، ص76.

لوقت طويل وبالتالي القضاء على أي شكل أو سبيل للتوصل إلى حل سياسي بالطرق السلمية، إضافةإلى ما أظهره هذا القرار من التفاف على قرارات الشرعية الدولية والتي منها القرار 181، والقرار 194، وان القبول بهذا القرار سيؤدي إلى تصفية كافة الملفات العالقة بشأن القضية الفلسطينية والقدس.[1]

وبناءً عليه نرى بأن قرار نقل السفارة الأمريكية يمثل اعتراف أمريكي كامل بأن المدينة المقدسة عاصمة للكيان الصهيوني ، متجاهلاً بذلك قرارات المجتمع الدولي، ومتجاهلاً أيضاً تاريخ القدس، ومتجاهلاً كل الإجراءات والمفاوضات التي حصلت ما بين الطرفين، والتي تقوم على أن التسوية النهائية لوضع المدينة لا يمكن أن يكون إلا من خلال المفاوضات بين الجانبين، ولا يجوز أن يتم عن طريق قرارات فردية تخدم مصالح دولية وسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية. الكيان الصهيوني

الفرع الثاني: الموقف من المستوطنات والسيادة في الأراضي المحتلة.

وبالنظر إلى موقف ترامب من الاستيطان الإسرائيلي المستمر في الأراضي الفلسطينية، نجد بأنه لم يتخذ موقفاً واضحاً من هذا الأمر سواء بالقبول أو الرفض، وإنما كانت سياسة الصمت حيال ذلك هي المسيطرة في غالب أوقات فترة حكمه، بحيث نجد بان البيانات والخطابات التي يلقيها الرئيس ترامب بقيت صامتة أمام جبروت وقوة استيطان وهدم إسرائيل

[1] أحمد فايق دلول، "قراءة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، عدد 374، يوليو، 2018.

للمناطق المحتلة، كما هدد أكثر من مرة باتخاذ إجراءات صارمة على كل من يقوم بمعاداة إسرائيل ومعاداة السامية.[1]

المطلب الثالث: تقييم الدور الأمريكي.

شهدت القضية الفلسطينية خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017-2021) تحولات جذرية في طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والأطراف المعنية، حيث اتسمت السياسة الأمريكية بميول واضحة لصالح إسرائيل، ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى استمرار واشنطن في أداء دور الوسيط النزيه في عملية السلام. فقد انعكست قرارات الإدارة الأمريكية ومواقفها العلنية في تلك المرحلة على توازنات القوى الإقليمية والدولية، وأثرت بشكل مباشر في مستقبل التسوية السلمية.[2]

الفرع الأول: تراجع دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه.

منذ البداية وقبل تولي ترامب الحكم، ظهرت القضية الفلسطينية كدعاية انتخابية أساسية على أجندة الرئيس الأمريكي "ترامب"، وذلك كان واضحاً على شكل مصطلحات تحمل المنظور الأمريكي المعتاد والثابت للصراع العربي الإسرائيلي ومنها "ضمان أمن دولة

[1] سائد أبو عدوان، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، فبراير 2018.

[2] محمد يعقوب حسن عابدين، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51، السودان، 2019، ص229

إسرائيل" وضمان تفوقها العسكري على كل الدول المحيطة بها، وفي ذلك أعلن ترامبإلتزامه بالأمن الإسرائيلي وأكد على دعمه الكبير لها باعتبارها شريك عسكري واقتصادي.[1]

الفرع الثاني: التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين.

لم تشهد القضية الفلسطينية أي تغيير إيجابي ملموس لصالح الفلسطينيين خلال فترة إدارة ترامب، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تحتل مكاناً مرموقاً عالمياً على رأس هرم النظام الدولي العالمي، ومن الصعب أن تحل أي دولة أخرى مكانها في حل القضية الفلسطينية.

إن الخروج عنها من قبل أي رئيس أمريكي، وهذا ما لاحظناه في فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) والتي اتسمت بالوضوح والشفافية في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أكثر من فترة ولاية أي رئيس أخر، فكان الرئيس ترامب غالباً واضحاً مع القيادة الفلسطينية، وأكد في أكثر من مرة على عدم أحقية الفلسطينيين في حقوق ثابتة لهم، وأحقية إسرائيل في امتيازات وإجراءات ليست من حقها. على سبيل المثال تجاهل ترامب قرارات الشرعية الدولية منذ بداية دعايته الانتخابية، وظهر ذلك بشكل واضح في خطابه في مارس/آذار 2016 بأن

[1] علي محمود محجوب توجهات السياسية الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل رئاسة ترامب، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص79

"أي اتفاق تفرضه الأمم المتحدة على إسرائيل والفلسطينيين سيكون كارثة"، متهماً المنظمة الأممية بأنها ليست صديقة لتل أبيب.[1]

كما ونرى بأن ترامب ظهر بمظهر الرئيس الأمريكي المخادع، حيث أنه خدع القيادة الفلسطينية، وقدم لإسرائيل ما لم تكن تحلم به، حيث أن ترامب منذ بداية وصوله الى الحكم قدم رؤيته الواضحة نحو القضية الفلسطينية بشكل يدعو إلى التفاؤل بعض الشيء من قبل الفلسطينيين، إلا أنه فيما بعد تبين للقيادة الفلسطينية بأنها خُدعت من ترامب وأن رؤيته التي كان قد قدمها للفلسطينيين لم تكن صادقة، فهو اعتمد حل الدولتين كإطار عام، وطريق وحيد لإنهاء الصراع من خلال المفاوضات بين الجانبين، ودور الولايات المتحدة سيقتصر على الوساطة فقط وتسهيل هذه المفاوضات، مع ضرورة عدم قيام الطرفين بأي خطوات أحادية الجانب يمكن أن تشكل خطوات لا تخدم السلام، كالتوجه للمؤسسات الدولية من قبل الفلسطينيين واستمرار الانتهاكات والإجراءات غير الشرعية من قبل الإسرائيلي[2]

لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب هي الأكثر جدلاً على الإطلاق بين الإدارات الأمريكية المختلفة، وظهر ذلك من خلال سياسة التغيير السريعة في المواقف التي أعلن عنها ترامب، والذي أكد على أنه سيتخذ قرارات جريئة وغير مسبوقة من القضية الفلسطينية، كذلك انتقد سياسة الرؤساء

[1] علي محمود محجوب، مرجع سابق، ص79

[2] سائد أبو عدوان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: منظور الرئيس الأمريكي ترامب، مركز الإستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، أريحا، 2018، ص4-5

الأمريكيين السابقين لعدم اعت ا رفهم بالقدس كعاصمة لإسرائيل، والذي بادر الى القيام به على الرغم من معرفته بخطورة هذا القرار، باعتباره سيزيد من حدة التوتر في المنطقة وفي فلسطين، ويعطي الفرصة للمتشددين لاستغلال هذا التصعيد وسيوسع في الوقت ذاته من هوة العداء والكراهية للسياسات الأمريكية وسيجعل الحكام العرب الأصدقاء والحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أكثر عرضة للنقد والمقاطعة من قبل شعوبهم وهو ما يضر بالمصالح الأمريكية.[1]

[1] عقل صلاح، فلسطين ما بين الوعدين: وهد بلفور ووعد ترامب 1917-2017، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 470 بيسان-أبريل، 2018، ص24

الخاتمة

مثّلت الأداءات السياسية لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021) مرحلة مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ تميزت هذه الفترة باتباع نهج سياسي غير تقليدي تجاوز الأعراف الدبلوماسية السابقة، وجاءت قراراتها داعمة بشكل علني ومباشر للكيان الصهيوني على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة. لم تعد الولايات المتحدة تكتفي بدور الوسيط غير النزيه، بل تحوّلت إلى طرفٍ فاعل في تكريس الاحتلال ومصادرة الحقوق، وهو ما تجلى في قرارات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف الدعم عن وكالة الأونروا، وتشجيع موجة التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي.

وقد انعكست هذه السياسات على الواقع الفلسطيني بعدة أوجه، حيث ساهمت في تعميق الانقسام الداخلي، وإضعاف الموقف الفلسطيني الرسمي، وعزل السلطة الفلسطينية على المستوى الدبلوماسي. كما أدت إلى تقليص الدعم المالي والدولي، الأمر الذي فاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها فلسطين بفعل الحصار، والاحتلال، والانقسام السياسي.

على المستوى الإقليمي، ساهمت هذه السياسات في إعادة رسم خارطة العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني، حيث تم تجاوز القضية الفلسطينية كقضية مركزية، لصالح تحالفات سياسية وأمنية جديدة. وقد ساعد هذا التوجّه في إضعاف الدعم العربي التقليدي لفلسطين، مما أضرّ بالقضية على المدى الطويل، وقلّل من فرص التوصل إلى حل عادل وشامل.

أما دوليًا، فقد أثّرت هذه السياسات على صورة الولايات المتحدة باعتبارها طرفًا راعيًا للسلام، وجعلتها تُفقد مصداقيتها كوسيط مقبول في أعين الفلسطينيين والمجتمع الدولي، خاصة بعد فرض "صفقة القرن" التي تجاهلت الطرف الفلسطيني، وتجاوزت مرجعيات القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

في المجمل، كشفت هذه المرحلة عن هشاشة الموقف الفلسطيني الرسمي، والحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطني على أسس جديدة تستند إلى الوحدة الوطنية والمقاومة السياسية والدبلوماسية الفاعلة، من أجل مواجهة التحديات الجديدة واستعادة مركزية القضية الفلسطينية على الساحة الإقليمية والدولية. كما أكدت على ضرورة تعزيز التحالفات الشعبية والرسمية مع القوى الرافضة للهيمنة الأمريكية والمنظومة الاستعمارية، بما يعيد التوازن لقضية ما تزال تمثل ضمير الشعوب الحرة في العالم.

من أهم **النتائج** التي خرجت بها الدراسة كانت على النحو التالي :

1. إعادة تعريف القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان الصهيوني أدت إلى إحداث شرخ دبلوماسي كبير، وأضعفت الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية.
2. فرض "**صفقة القرن**" دون شراكة فلسطينية عمّق الأزمة السياسية وعمّق الانقسامات الداخلية الفلسطينية.

3. اتفاقيات أبراهام ساهمت في إعادة رسم التحالفات الإقليمية، لكن على حساب القضية الفلسطينية التي تم تهميشها في سياق التطبيع.

4. الإكراه الاقتصادي عبر قطع المساعدات ووقف تمويل **الأونروا** أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والإنسانية، وأثر سلباً على الخدمات العامة والرواتب.

5. تراجع دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه أضعف فرص تحقيق السلام، وأدى إلى فقدان الثقة الدولية والإقليمية بالدور الأمريكيالاستنتاجات.

- إن السياسات الأمريكية في عهد ة الرئيس **ترامب** مثلت انحرافًا واضحًا عن المبادئ والقواعد الدولية المتعارف عليها، وأدت إلى زعزعة استقرار الأوضاع الفلسطينية.

- الإكراه الاقتصادي والضغط السياسي المستمران ساهما في تآكل قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة دورها الوطني والسياسي، مما أضعف الوحدة الوطنية ومهد لانقسام أعمق.

- التطورات الإقليمية التي شهدها الشرق الأوسط، وعلى رأسها اتفاقيات أبراهام، أظهرت تحولًا في أولويات بعض الدول العربية بعيدًا عن القضية الفلسطينية، مع مخاطر تهديد مستقبل الحقوق الفلسطينية.

- القانون الدولي واجه تحديات حقيقية، وهو ما يضع تساؤلات حول فعالية المؤسسات الدولية في حماية الحقوق الفلسطينية.

التوصيات: من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

1. تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر حوار وطني جاد يشمل جميع الفصائل، بهدف بناء موقف فلسطيني موحد وقوي.

2. تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية على المستويات الإقليمية والدولية، خاصة في المحافل الدولية والقانونية، للدفاع عن الحقوق الفلسطينية.

3. تنويع مصادر الدعم المالي والاقتصادي للفلسطينيين لتقليل الاعتماد على المساعدات التي قد تُستخدم كأداة للضغط.

4. التركيز على بناء مؤسسات وطنية قوية قادرة على الصمود أمام الضغوط الخارجية وتحسين الخدمات العامة.

5. العمل مع الدول العربية لتعزيز التضامن مع القضية الفلسطينية وإعادة طرحها على أجندة الأولويات الإقليمية.

الآفاق المستقبلية :

- يُتوقع أن تستمر القضية الفلسطينية في مواجهة تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، خاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي كمُيسر للحوار.

- يمكن أن تفتح التحولات الإقليمية والدولية مجالات جديدة للضغط على الأطراف لتحقيق تسوية عادلة، ولكن ذلك يتطلب استراتيجية فلسطينية موحدة ومبادرات دبلوماسية فعالة.

- ستلعب المؤسسات الدولية والقانون الدولي دورًا حاسمًا إذا ما تم تفعيلها بشكل جدي لضمان حقوق الفلسطينيين ووقف الانتهاكات.

- الاستثمار في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الفلسطينية يمكن أن يخفف من تداعيات الضغوط الخارجية، ويقوي الصمود الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب العربية:

- العمري، حكيم."الإعتراف الأمريكي بالقدس من منظور القانون الدولي" الحوار المتوسطي، م،10.ع1. (04/02/2019م)، ص،ص. 371.-355
- خليل شاهين، الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وسيناريوهات المسارات السياسية البدلية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، 2017

ثانياً: الأبحاث والتقارير العلمية

- أحمد جلال عبدخ، أبعاد التحالف الاماراتي البحريني مع اسرائيل وأثره على الأمن الإقليمي العربي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة فناة السويس، المجلد 12، العدد الأول، مصر، 2021، ص32-33
- أحمد فايق دلول، "قراءة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، عدد 374، يوليو، 2018.
- تغريد عودة وأريج جبر، التداعيات السياسية الأمريكية لتغيير قواعد اللعبة نحو القضية الفلسطينية: دراسة حالة قانون سفارة القدس، مجلة جيل 171 الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، عدد ، 11 الجزائر، أبريل 1212، ص7.

- جميل هلال، إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15- 1993

https://www.palestine-studies.org/ar/node/34932

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية: التقرير الاحصائي السنوي، رام الله، ،2020، ص21

https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2588.pdf

- حسان محمد جبر يونس، قرار مجلس الأمن رقم (2334) في التصور الاسرائيلي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية، عدد 2، غزة، يوليو 2018، ص238.

- حمزاوي، جويدة. "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية "قراءة في السياسة الخارجية الجديدة للرئيس "ترامب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م،5. ع1. (د،ت)، ص192-207.

- محمد عبد العليم، "قراءة نقدية في الرؤية الأمريكية للسلام من الشكل إلى المضمون"، مجلة "الديمقراطية" (القاهرة)، المجلد 20، العدد 78 (30 نيسان / أبريل 2020)، ص 5 – 6.

- محمد يعقوب حسن عابدين، مستقبل الفضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51، السودان، 2019، ص229.

- منتصر سمير جرار، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين الأبحاث والدراسات – جامعة فلسطين، مجلد 9، عدد 3، غزة، 2019، ص6.
- منصورية داوودي وعقبة خضراوي، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وصفقة القرن، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 209 السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022، ص225
- علي محمود محجوب توجهات السياسية الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل رئاسة ترامب، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص79
- عقل صلاح، فلسطين ما بين الوعدين: وهد بلفور ووعد ترامب 1917–2017، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 470 بيسان–أبريل، 2018، ص24
- عبد الله المجالي، صفقة القرن: تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق ألوسط، مجلد ،11 عدد ،94 عمان، 2020، ص71
- ليندا يوسف، الانقسام الفلسطيني وآثاره المتعددة، المحرر، 17–ديسمبر–2024، تاريخ الزيارة10–05–2025

https://almuharer.qou.edu/2024/12/17/

- منتصر سمير جرار، الاستراتيجية الفلسطينية ضد صفقة القرن ومواجهتها، مجلة جامعة فلسطين الأبحاث والدراسات – جامعة فلسطين، مجلد 9، عدد 3، غزة، 2019، ص6.
- حمد يعقوب حسن عابدين، مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 13، العدد 51، السودان، 2019، ص229.
- مايكل سينغ، محور "اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، م، الاصدار 101، العدد2، مارس–2022، تاريخ الزيارة 09–05–2025

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-atfaqyat

- هزار إسماعيل الكسواني، "الاستمرار والتغير في محددات السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية : دراسة حالة)إدارتي اوباما وترامب)"، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، جامعة الاستقلال، ص، 16 تاريخ الزيارة07–05–2025
- عزام شعت، أ زمة الأونروا : تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟ ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 140، 2024

ثالثاً: الرسائل العلمية

- المنتصر بالله وائل منصور، تداعليات سياسة إدارة ترامب الخارجية على الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص55.
- حمد قاسم أبو بكر، صفقة القرن ومستقبل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2021، ص107
- تغريد سعد عودة، أثر العوامل الداخلية في القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2020،ص84
- رباع اسماعيل، السياسية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2021-2027)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين
- مهدي صالح علي عبدالله، تأثير سياسات ادارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- القضية الفلسطينية في زمن التطبيع العربي، "حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية"، 22 / 12 / 2020، تاريخ الزيارة 09-05-2025

https://hadarat.net/post/8931/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%-

- موقع أراجيك، "من هو دونالد ترامب – **trump Donald؟**"، أراجيك، 26/09 2017م، تاريخ الزيارة: 07/05/2025م، 14:34.

https://www.arageek.com/bio/donald-trump

- موقع عرب 84، محمود مجادلة، خبر بعنوان "دونالد ترامب يعلن بنود صفقة القرن"، ، تاريخ النشر: 28-يناير-كانون ثاني 2020، تاريخ الزيارة: 08-05-2025
- موقع الجزيرة نت، محمود جرابعة. اتفاق التطبيع الاماراتي-البحريني مع اسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين،نشر بتاريخ 20-سبتمبر-أبريل 2020، تاريخ الزيارة 09-05-2025.
- موقع الجزيرة، دونالد ترامب"، الجزيرة، 26/08/2015م، تاريخ الزيارة: 07-05-2025

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/8/26/%d8%af%d9%88

- موقع الجزيرة نت، مقال بعنوان "كم قضم الاستيطان من أرض فلسطين؟"، نشر بتاريخ: 22 مايو/ آيار 2017 تاريخ الزيارة: 10-05-2025 على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/22
- موقع الجزيرة نت تحت عنوان "البيت الأبيض ينشر بعض نصوص الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل وترامب يرجح انضمام دول أخرى"، نشر بتاريخ 16 سبتمبر-أيلول 2020، تاريخ الزيارة: 25-05-2025.
- موسى رائد، موقع الجزيرة، ماذا يعني توقف تمويل الأونروا في ظل الحرب على غزة؟، تاريخ النشر، 29-01-2024

https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/29

- مركز الجزيرة للدراسات، زياد ماجد، اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان: نحو تصعيد جديد في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 16-مايو-2019، تاريخ الزيارة 10-05-2025

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190516102449830.html

- رامي رمانة، موقع فلسطين أون لاين، هل يحمل وقف مساعدات واشنطن السلطة على قبول الإملاءات الأمريكية؟، نشر بتاريخ 17 يونيو-حزيران 2018، تاريخ الزيارة 5 نوفمبر-تشرين ثاني 2021. على الرابط: http://www.felesteen.ps
- إبراهيم أبراش، نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: الخلفيات والتداعيات، الخميس 07 كانون الأول 2017، تمت الزيارة بتاريخ 07-05-2025

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/13421

- مايكل سينغ، محور "اتفاقيات إبراهيم": التطبيع العربي الإسرائيلي قد يعيد تشكيل الشرق الأوسط، م، الاصدار 101، العدد2، مارس-2022، تاريخ الزيارة 09-05-2025

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mhwr-

- مجدوب، خالد (2019)، منظمات مغربية: ترامب يغازل اللوبي الصهيوني بشرعنة المستوطنات، وكالة الاناضول، المغرب-الرباط، انظر الرابط

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7

- غبون، ولاء (2021 .) أداء المحكمة العليا الإسرائيلية ودورها في شرعنةالإستيطان، معهد الابحاث التطبيقية أريج – القدس، ص 6
- مركز رؤية للتنمية السياسية، (2020 .)صفقة القرن: قراءة تحليلية في الأبعاد السياسية والاقتصادية.
- الوسيط الخادع.. دور الولايات المتحدة في إسرائيل وفلسطين، 2004/10/3، تاريخ الزيارة 10-05-2025

https://www.aljazeera.net/politics/2004/10/3

- مجدوب، خالد (2019)، منظمات مغربية: ترامب يغازل اللوبي الصهيوني بشرعنة المستوطنات، وكالة الاناضول، المغرب–الرباط، انظر الرابط

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7

- عوض الرجوب، "ثالثة أعوام على إعلان ترامب القدس عاصمة إسرائيل" (تقرير)، الأناضول، 06/12/2020م، تاريخ الزيارة: 06-05-2025
- عريب الرنتاوي، (2020 .)السلام من أجل الازدهار: تحليل نقدي للرؤية الاقتصادية الأمريكية. المركز العربي للدراسات السياسية.
- عزمي بشارة، "الإتفاق الاسرائيلي–الإماراتي: الخلفيات والأبعاد والتداعيات"، على الموقع الشخصي لعزمي بشارة"، تاريخ النشر: 20 أوت 2020 على الرابط التالي:

https://bit.LY9/lzbBEg

- نور أبو عيشة، " 10 قرارات متتالية: "ترامب في اتجاه تصفية القضية الفلسطينية" (إطار)، الأناضول، 17-09-2018 تاريخ الزيارة 06-07-2025

https://www.aa.com.tr/ar//1256567

- وسيم خليفة، قانون "تايلور فورس": استمرارُ المساعدات الأمريكية رهنٌ بوقف رواتب الشهداء والأسرى والجرحى!،مجلس القدس، العدد 340 أب2017.

https://www.falestinona.com/flst/Art/83623?utm_source=chatgpt.com#gsc.tab=0

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) / تصريحات رسمية"، 2 حزيران / يونيو 2023، تاريخ الزيارة 09-05-2025.

https://www.unrwa.org/ar/newsroom/officialstatements

- يوسف يونس، "صفقة القرن: التحديات والتداعيات والآفاق المستقبلية "، بواسطة كريم يون ، مركز الناطور للدراسات والأبحاث،، 07-02-2021، تاريخ الزيارة 09-05-2025

https://natourcenters.com

خامساً:القرارات والمواثيق الدولية الرسمية

- الأمانة العربية لجامعة الدول العربية، القرار 8457 الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن خطة صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية، القاهرة، 1 شباط–فبراير 2020.
- تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 1 كانون الأول "ديسمبر" 2007 ، الوثيقة رقم 13/63/A . السجلات الرسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، الجلسة الثالثة والستين، الملحق رقم 13.
- مشروع القرار الذي قدم للتصويت عليه في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، رمز القرار: A/ES–10/L ، مؤرخ في ديسمبر/ كانون أول 2017 ، عنوان القرار "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة".

المراجع الأجنبية:

- Al Jazeera. (2018, August 25**). *US aid cut to Palestinians hits NGOs hard***. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2018/8/25/us-aid-cut-to-palestinians-hits-ngos-hard
- Al Jazeera. (2018, March 24). *Trump signs law that slashes aid to Palestinians*. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2018/3/24/trump-signs-law-that-slashes-aid-to-palestinians

- AnasIqat, **The Palestinian Authority Since October 2023: Flawed Expectations and Failed Leadership,** Published online: 05 Feb 2025. https://doi.org/10.1080/0377919X.2025.2458999
- Danny(Dennis), **Citrinowicz, Israel and UAE on Iran** :Shared Foe,DifferentPerspectives,Fikra Forum ,.in: https://bit.ly/3aE1IHA, accessed on,01/09/2020.
- OvuncKutlu**, Palestinian Authority at high risk of fiscal**
- **collapse: World Bank**, 24.05.2024 Update : 24.05.2024 https://www.aa.com.tr/en/economy/palestinian-authority-
- POST EDITORIAL, **The tragic isolation of the Palestinian Authority,** February 18, 2020.
- Robert Barron **"What Do Normalized Israel-UAE Relations Mean For the Region ?"** United States Institute of peace,. Robert Barron "what Do Normalized Israel-UAE Relations Mean For the Region ?" United States Institute of peace,. .in: https ://bit.ly/3BJSwl3 . accessed on 14/6/2020
- NPR. (2018, August 24). ***U.S. Cuts More Than $200 Million In Aid To Palestinians*.** Retrieved from:https://www.npr.org/2018/08/24/641689522/u-s-cuts-more-than-200-million-in-aid-to-palestinians

فهرس المحتويات

إهداء.	
شكر وعرفان.	
مقدمة	1
الفصل الأول:ملامح السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد الرئيس الأمريكي دونالدترامب	12
المبحث الأول: القرارات والانحرافات الرئيسية في السياسة الأمريكية.	14
المطلب الأول: إعادة تعريف القدس.	15
الفرع الأول :قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.	17
الفرع الثاني: التداعيات الدبلوماسية والسياسية للقرار.	21
المطلب الثاني: صفقة القرن.	23
الفرع الأول: مضمون رؤية السلام من أجل الازدهار.	25
الفرع الثاني :فرض الخطة دون شراكة فلسطينية.	32
المطلب الثالث: إعادة الاصطفاف الإقليمي.	34
الفرع الأول:تفاقيات أبراهام بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية.	35
الفرع الثاني: تجاوز القضية الفلسطينية في سياق التطبيع.	39
المطلب الرابع: الإكراه الاقتصادي.	42
الفرع الأول: وقف تمويل الأونروا وتبعاته.	43
الفرع الثاني: تفعيل قانون تايلور فورس وقطع المساعدات.	46
المطلب الخامس: تطبيع الاحتلال.	47
الفرع الأول: الموقف من المستوطنات في الضفة الغربية.	51
الفرع الثاني: الاعتراف بسيادة الكيان الصهيوني على الجولان.	52
الفرع الثالث: الموقف من المؤسسات الدولية.	52
المبحث الثاني: التداعيات على السياسة والحكم الفلسطيني.	52
المطلب الأول: الضغوط على السلطة الفلسطينية .	52
الفرع الأول: تراجع الشرعية السياسية للسلطة الفلسطينية.	53

الفرع الثاني: ضعف القدرة المالية والإدارية.	54
الفرع الثالث: العزلة الدبلوماسية على الساحة الدولية.	55
المطلب الثاني: الانقسام السياسي.	56
الفرع الأول: تأثر العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس.	56
الفرع الثاني: انعكاسات الانقسام على فرص الوحدة الوطنية.	57
المطلب الثالث: انهيار مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط.	58
الفرع الأول: التحيز للكيان الصهيوني وتقويض دور الوسيط.	59
الفرع الثاني: المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الانحياز الأمريكي.	59
الفصل الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية لسياسات ترامب.	62
المبحث الأول: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفلسطينيين.	64
المطلب الأول: التداعيات الإنسانية.	64
الفرع الأول: عواقب قطع مساعدات الأونروا على اللاجئين.	65
الفرعالثاني:آثاروقف المساعدات الثنائية على البنية الاجتماعية الفلسطينية.	67
المطلب الثاني: الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية.	69
الفرع الأول: تداعيات قانون تايلور فورس .	69
الفرع الثاني: تأثير الأزمة على الخدمات العامة والرواتب.	70
المطلب الثالث: تحليل اقتصادي لصفقة القرن.	73
الفرع الأول: مكونات الخطة الاقتصادية	73
الفرع الثاني: غياب الحلول التنموية الحقيقية	75
المبحث الثاني: إعادة تشكيل المشهد الإقليمي والدولي	76
المطلب الأول: اتفاقيات أبراهام	76
الفرع الأول: أهداف الاتفاقيات ومسار التطبيع	77
الفرع الثاني: تهميش القضية الفلسطينية في السياق العربي	80
المطلب الثاني: تحديات القانون الدولي	82
الفرع الأول: القدس كعاصمة للكيان الصهيوني وتناقض ذلك مع الشرعية الدولية	82
الفرع الثاني: الموقف من المستوطنات والسيادة في الأراضي المحتلة	84
المطلب الثالث: تقييم الدور الأمريكي	85

الفرع الأول: تراجع دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه	85
الفرع الثاني: التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه فلسطين	86
الخاتمة	89
قائمة المصادروالمراجع	94
فهرس المحتويات	106
فهرس الأشكال	109
فهرس الجداول	109

فهرس الأشكال

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	دولة فلسطين المستقبلية	20

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	التسارع في التعداد السكاني للمستوطنات في الضفة الغربية	38

الملخص:

تتناول هذه الدراسة سياسة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة (2017–2021)، والتي مثّلت تحولًا واضحًا من الوساطة إلى الانحياز التام لإسرائيل. تستعرض الدراسة أبرز الإجراءات مثل نقل السفارة إلى القدس، وطرح "صفقة القرن"، ووقف تمويل الأونروا، والاعتراف بالمستوطنات والجولان، إضافة إلى رعاية اتفاقيات التطبيع. توضح الدراسة آثار هذه السياسات على الحوكمة الفلسطينية والوضع الاقتصادي والإنساني، إلى جانب انعكاساتها الإقليمية والدولية. وتخلص إلى أن هذه السياسات همّشت القضية الفلسطينية وأضعفت فرص الحل العادل، وتوصي بتوحيد الصف الوطني، وتفعيل المسارات القانونية والدبلوماسية، ومواجهة التطبيع غير المشروط.

الكلمات المفتاحية:

سياسة ترامب، القضية الفلسطينية، صفقة القرن، نقل السفارة، الأونروا، المستوطنات، اتفاقيات أبراهام، التطبيع

Abstrac:

This study examines the Trump administration’s policy toward the Palestinian cause during the period 2017–2021, which marked a clear shift from traditional U.S. mediation to overt support for Israel. It reviews key actions such as moving the U.S. embassy to Jerusalem, proposing the "Deal of the Century," cutting UNRWA funding, recognizing Israeli settlements and the Golan Heights, and sponsoring normalization agreements. The study highlights the impact of these policies on Palestinian governance, as well as the economic and humanitarian conditions in the occupied territories, in addition to their regional and international implications. It concludes that these policies marginalized the Palestinian cause and weakened prospects for a just solution. The study recommends national unity, activating legal and diplomatic channels, and resisting unconditional normalization.

Keywords:

Trump policy, Palestinian cause, Deal of the Century, embassy relocation, UNRWA, settlements, Abraham Accords, normalization,